

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 هل باتت هيمنة الدولار على المحك؟

02 العراق: درء اللااستقرار على المديين القريب والمتوسط

03 المناخ، والمياه، والجماعات المسلحة

دراسة ميدانية من جنوب العراق

04 محرومون من جنة عدن

التدهور البيئي، والأنشطة غير الشرعية، وغياب الاستقرار عند الحدود الجنوبية في العراق





مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية و ابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.



IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQ COPY
Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير

+9647905400123

Head@hewarIraq.com

هل باتت هيمنة الدولار على المحك؟

الكاتب:

بول كروغمان

كاتب عمود في صحيفة نيويورك تايمز وهو أيضاً أستاذ الاقتصاد في مركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك.

المصدر:

صحيفة نيويورك تايمز

<https://www.nytimes.com/03/02/2023/opinion/us-dollar-reserve-currency.html>

التاريخ:

3 شباط 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

العدد 27
شباط 2023



ملخص تنفيذي

نهاية هيمنة الدولار ممكنة لكنها ليست مرجحة وأنها حتى وإن حدثت فلن تُحدث فرقاً كبيراً. قد يجسد الحديث عن نهاية هيمنة الدولار تصوّراً واسع الانتشار بأن الولايات المتحدة استعملت الدولار بوصفه "سلاحاً" لفرض عقوبات مالية على روسيا بعد غزو فلاديمير بوتين لأوكرانيا. ومن دون الخوض في التفاصيل أعتقد أن هذا التصور خاطئ بالأساس، ما حولناه إلى سلاح حقاً كان هيمنة نيويورك ولندن بوصفهما مركزين ماليين. وهي سيطرة تجنح صوب إخضاع كل الأعمال لإشرافهما ولوائحهما التنظيمية. لكن على أية حال، يبدو أن الفكرة تكمن في أن بعض البلدان ستتخلى عن الدولار لحماية نفسها من العقوبات في حال قيامها بشيء لاتوافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية.



هل يواجه الدولار الأمريكي خطر فقدان وضعه بوصفه العملة المهيمنة دولياً؟ ظللت أطلع بعض التكهنات التي تلهث وراء تبني هذا الرأي خلال الأسابيع القليلة الماضية. سأحدث عن مصادر تلك التكهنات بعد قليل، لكن اسمحوا لي أن أذكر بأن هذا السؤال ليس بجديد. إذ سبق لي في الواقع أن كتبت عنه بإسهاب قبل سنوات قليلة.

وأعني بعبارة سنوات قليلة أربعة عقود خلت. فقد قمت بنشر الورقة الموسومة "الدور العالمي للدولار: النظرية والتوقعات" في عام 1984 وخلصت فيها إلى أن نهاية هيمنة الدولار ممكنة لكنها ليست مرجحة وأنها حتى وان حدثت فلن تحدث فرقاً كبيراً.

من الواضح أن العالم تغير كثيراً منذ كتابة تلك الورقة. كما حدثت بعض التطورات المهمة في نظرية العملات الدولية. لكن المنطق القابع خلف "استمرار" هيمنة الدولار والأسباب عدم التهويل من تلك الهيمنة قد ظلت كما كان عليه الحال في السنوات الماضية.

إذن من أين تأتي جلبة احتضار الدولار على حين غرة؟ تأتي بعضها من أنصار العملات الرقمية (المشفرة). صحيح أن العملات الرقمية كانت موجودة لسنوات عديدة ولم يتسن لها أن تؤدي أي دور مهم في الأعمال المشروعة- ناهيك عن الحجم المذهل للفضائح التي أبتليت بها الصناعة- إلا أنها ماتزال رائجة. وقد تقدم تيد كروز الأسبوع الماضي بمشروع قرار يطلب قبول ماكينات البيع الآلي في مبنى الكونغرس السداد بالعملات الرقمية. ولا يزال أنصار العملات الرقمية يزعمون أن عملة "البتكوين" أو أي عملة أخرى من منافساتها ستحل محل الدولار في يوم ما.

قد يجسد الحديث عن نهاية هيمنة الدولار تصوراً واسع الانتشار بأن الولايات المتحدة استعملت الدولار بوصفه "سلاحاً" لفرض عقوبات مالية على روسيا بعد غزو فلاديمير بوتين لأوكرانيا. ومن دون الخوض في التفاصيل أعتقد أن هذا التصور خاطئ بالأساس، ما حولناه إلى سلاح حقاً كان هيمنة نيويورك ولندن بوصفهما مركزين ماليين. وهي سيطرة تجنح صوب إخضاع كل الأعمال لإشرافهما ولوائحهما التنظيمية. لكن مع ذلك، يبدو أن الفكرة تكمن في أن بعض البلدان ستخلى عن الدولار

لحماية نفسها من العقوبات في حال قيامها بشيء لاتوافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك لدينا تقارير تفيد بأن الصين تحاول تعزيز تجارة النفط بعملة اليوان فيما تفكر كل من روسيا وإيران في إنشاء عملة رقمية مدعومة بالذهب. والسبب ما، تتحدث البرازيل والأرجنتين عن إيجاد عملة مشتركة على غرار اليورو وهي فكرة مروعة حقاً.

ومن أجل تقييم كل هذا نحن بحاجة إلى الحديث عما يعنيه القول إن عملة الدولار هي المهيمنة. يعني ذلك في الأساس، أن الدولار بالنسبة للعملات الوطنية الأخرى مثل النقود عموماً للأصول الأخرى.

ان النقود وسيلة للتبادل. إذا كنت نجاراً تريد مواد غذائية فأنت لا تحاول أن تجد مركزاً تجارياً يحتاج إلى إصلاح رفوف خشبية. بل تقوم ببيع خدماتك مقابل الدولارات ومن ثم تستعملها لشراء البيض. وبالمثل أيضاً، إذا كنت ترغب في تحويل الروبية الهندية إلى الريال البرازيلي فانت لا تحاول أن تجد شخصاً لديه ريال برازيلي ويبحث عن روبية هندية. بل تقوم بتحويل الروبية إلى دولارات ومن ثم تستعملها لشراء الريال البرازيلي.

النقود هي وحدة للحساب. إذ يحدد الناس عادة الأسعار ويكتبون العقود التي تحدد المدفوعات بالدولار وليس بوحدات من أسهم شركة من الشركات كشركة "تيسلا" على سبيل المثال. وبالمثل أيضاً، تُحدد العديد من الأسعار والعقود الدولية (وإن لم تكن كلها بأي حال من الأحوال) بالدولار الأمريكي.

وأخيراً يجب أن تكون النقود مستودعاً مستقرًا للقيمة على حد معقول. أي مكاناً يمكنك أن تحفظ فيه ثروتك لبعض الوقت دون أن تتعرض على حين غرة لخطر فقدانها معظم قوتها الشرائية.

ان ما يميز العملات الدولية إلى حد ما هي أنها تؤدي هذه الأدوار للحكومات- التي تتدخل في أسواق العملات وتقوم أحياناً بربط قيمة عملاتها بعملة أخرى والاحتفاظ بمخزون من العملات الأجنبية) كما تؤدي تلك الأدوار للقطاع الخاص أيضاً. لذا لوصف وضع الدولار تحتاج إلى الجدول الموضح في أدناه، أقتبس من ورقتي لعام 1984:

| الجدول 8.1 دور العملة الدولية | | |
|--|----------|-----------------|
| الدخل | الواسطة | وسيلة التبادل |
| بالدولار | الفاتورة | الوحدة الحسابية |
| مدخرات | مصرفية | مستودع القيمة |
| What the dollar does: It's the money of moneys. Paul Krugman | | |

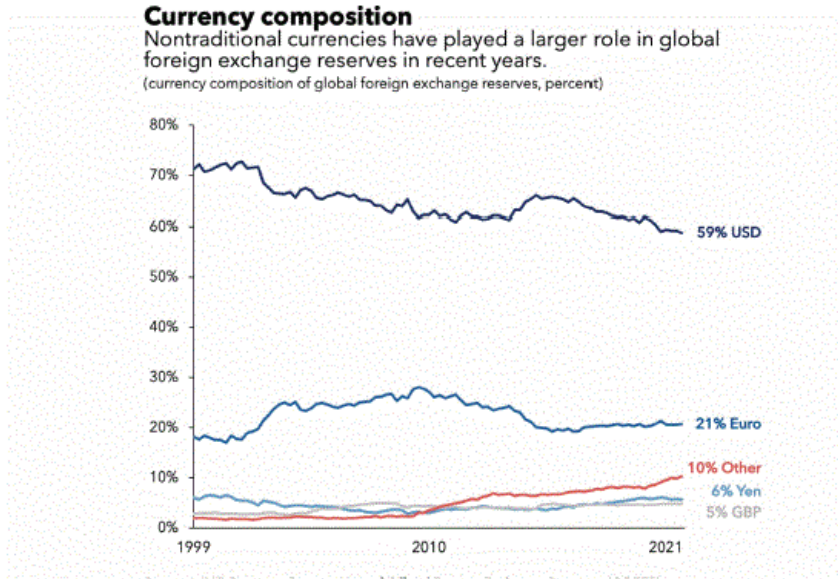
وقد توطدت هيمنة الدولار لأن هذه الأدوار تعزز نفسها بنفسها. فمن الأسهل إجراء المعاملات بالدولار مقارنة بالعملات أخرى لأن عدداً كبيراً من الناس يستعملون الدولار. وسهولة المعاملات من بين الأسباب التي تجعل الناس يستعملون الدولار. وكما أشار تشارلز كيندلبيجر، فإن دور الدولار بوصفه عملة عالمية مثل دور اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية. على نحو مشابه لذلك إلى حد ما، وعلى النحو الذي أورده بحث مشترك أجرته من جيتا جوبيناث (التي تشغل الآن منصب كبيرة الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي) وجيرمي ستاين، فإن الفواتير الواسعة النطاق بالدولار - تحديد الأسعار وتسوية المبيعات بالدولار - تعزز الطلب على الأصول بالدولار. وهذا الأمر يجعل من اقتراض الدولار أرخص ومن ثم يشجع على معادلة الفواتير بالدولار.

إذن هل هنالك أي شيء مما يحدث الآن في العالم من شأنه حقاً تنحية الدولار عن موقعه القيادي؟ ضع في الحسبان، في الوقت الذي كانت فيه هيمنة الدولار ناجمة، إلى حد ما عن التعزيز الذاتي، بيد أنها تعتمد أيضاً على بعض المقومات الأساسية: فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك اقتصاداً ضخماً يتمتع بسوق لرأس المال ضخمة ومتطور، وهي سوق لا تمتلك في العادة ذلك النوع من ضوابط رأس المال التي من شأنها أن تترك الناس غير قادرين على الحصول على أموالهم حين يريدون ذلك.

وتستبعد هذه المبادئ الأساسية على الفور عملة اليوان الصينية بوصفها بديلاً عن الدولار لأن الصين لديها بالفعل ضوابط على رأس المال ويبدو من غير المرجح أن تتخلى عنها في أي وقت قريب. زد على ذلك، صحيح أن للمستبدين سبب ما للخوف من احتمال أن تقوم الولايات المتحدة باحتجاز

هل باتت هيمنة الدولار على المحك؟

أرصدتهم إذا ما أقدموا على غزو جيرانهم أو قرروا قتل جماعة من رعاياهم، إلا أن المستثمرين في القطاع الخاص سيكون لديهم سبب للخوف أقوى بكثير من التصرفات العشوائية لنظام سلطوي لا يؤمن بحكم القانون. وقد بدا لوهلة كما لو أن اليورو قد يصبح منافساً جاداً للدولار: إذ يمكن مقارنة اقتصاد منطقة اليورو باقتصادنا من ناحية الحجم والتطور. لكن منذ عام 2010 كانت أسواق رأس المال الأوروبية مشتتة نوعاً ما، حيث يتم تداول السندات الإيطالية بسعر الخصم مقابل السندات الألمانية على سبيل المثال. لذلك أُجل تحدي اليورو للدولار ربما إلى أجل غير مسمى. ما هو صحيح، كما أشار باري آيشنغرين وزملاؤه، أن البنوك المركزية كانت تنوع موجوداتها من العملات ليس بتلك المنافسة للدولار ولكن بالعملات الأصغر.



Spreading the wealth a bit, but no true dollar rival on the horizon. International Monetary Fund

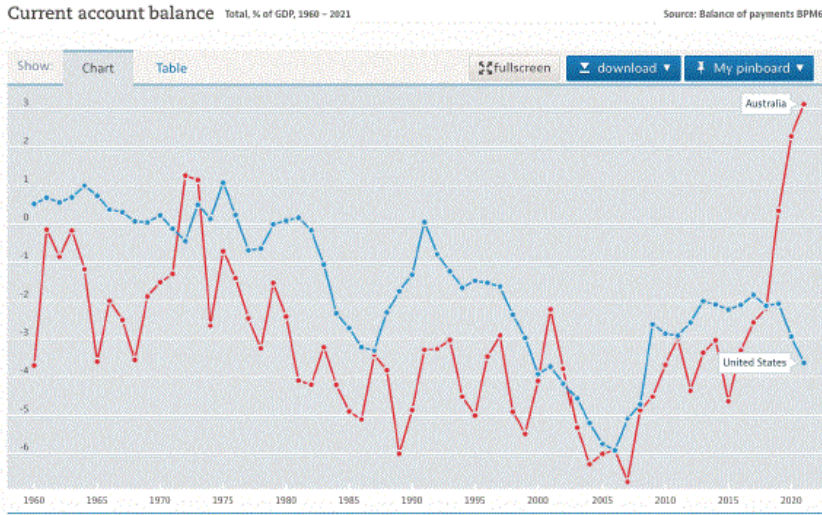
العدد 27
شباط 2023

هذا تطور مثير للاهتمام وسيكون من المفيد محاولة فهم سبب حدوثه، غير أنه من الصعب أن يكون حدثاً مزلزلاً. تبدو هيمنة الدولار مهمة إذا لم

هل باتت هيمنة الدولار على المحك؟

تفكر بشأنها كثيراً. لكنها ستبدو أقل أهمية بكثير إذا فكرت بها ملياً. في الواقع، وبنحو عام كلما عرفت أكثر عن العملات الدولية، كلما بدت لك أقل أهمية.

فعلى سبيل المثال، لطالما أواجه تصريحات مؤداها بأن دور الدولار يمنح الولايات المتحدة الأمريكية قدرة فريدة على إدارة العجز التجاري المستمر. لكن قل هذا للأستراليين الذين يفعلون ذلك على نحو جيد.



The trade deficits down under. O.E.C.D.

حسناً، وظللت أسمع بعض نظريات المؤامرة المذهلة مثل الزعم بأننا غزونا العراق لأن صدام حسين كان يخطط لوقف تسعير نفطه بالدولار. آسف، لم يكن الأمر كذلك. صحيح أن الدور الذي يؤديه الدولار ربما يتيح للولايات المتحدة الاقتراض بتكلفة أقل قليلاً مقارنة بالأمر لو كان على خلاف ذلك، كما نحن نحصل في الواقع على قروض بدون فائدة من الكمية الكبيرة من العملة الورقية الأمريكية - من فئة 100 دولار بنحو رئيس- الموجودة خارج البلاد والكثير منها لأغراض شنيعة، بيد أن هذه الميزات في نهاية المطاف تافهة بالنسبة لاقتصاد بقيمة 26 تريليون دولار. لذلك هيمنة الدولار ليست مهددة. وإن كانت كذلك فهي ليس بالأمر الجلل.

الملاحظات:

- تواجه عملة الدولار الكثير من التحديات لعل أهمها هي العملات الرقمية (المشفرة) وتزايد التداول بها وأن أي تطور يتصل بهذه العملات من شأنه أن يهدد مكانة الدولار بوصفه عملة مهيمنة، من جانب آخر تسعى عدد من البلدان (روسيا، إيران، الهند، الإمارات، الصين) إلى التعامل بعملاتها الوطنية عوضاً عن الدولار وقد تحذو بلدان أخرى حذوها في ذلك.
- استعملت الولايات المتحدة هيمنتها على النظام الدولي المالي سلاحاً ضد الخصوم والمنافسين كما هو الحال في حالي روسيا والصين الأمر الذي دفع هذين البلدين إلى البحث عن بدائل، لذا فقد أعلنت روسيا عن نظام بديل لنظام سويفت كما أسست الصين نظام دفع متطور خوفاً من أن تخرجها الولايات المتحدة من نظام سويفت على غرار روسيا. صحيح هذه الانظمة مازالت محدودة لكنها تمثل تحدي حقيقي لهيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي الدولي.

العراق: درء اللااستقرار على المديين القريب والمتوسط

على الرغم من تشكيل حكومة جديدة في العراق بعد شهور عديدة من التأخير، الا ان تحديات الاستقرار لا تزال قائمة. مجموعة الازمات الدولية توضح كيف يمكن للاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء المساعدة في دعم الإصلاحات الضرورية

الكاتب:

تقرير صادر عن مجموعة الازمات الدولية، وهي منظمة دولية غير ربحية مستقلة مقرها في بروكسل/ بلجيكا، تأسست في عام ١٩٩٥ وتهدف الى منع الحروب والنزاعات حول العالم.

المصدر:

<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-staving-instability-near-and-distant-futures>

التاريخ:

٣١ كانون الثاني ٢٠٢٣ |

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

العدد 27
شباط 2023



ملخص تنفيذي

ان الفجوة بين المواطنين والنخب السياسية ازدادت سعةً منذ عام ٢٠١٩، مع استمرار الفساد المتفشي بعرقلة الدولة من تقديم الخدمات العامة الكافية. على المدى القصير، ربما ستحاول حكومة السوداني الى إبقاء هذه المظالم تحت السيطرة عن طريق زيادة الانفاق على الخدمات وتوسعة القطاع العام، لكن قدرتها على فعل ذلك مرهونة باستمرار الارتفاع في أسعار النفط - وهو امر صعب، كون التراجع في حجم الطلب يدفع بأسعار النفط الى الانخفاض وسط مخاوف متزايدة من حدوث حالة من الكساد العالمي. في الوقت ذاته، يزداد حجم السكان في العراق وتشح مصادر المياه في البلاد. على المدى البعيد، إذا لم تتحسن الخدمات العامة ونظام الحوكمة، فان هذا الخليط من الضغط السكاني والتوترات المناخية ستقوض أي محاولة لجلب الاستقرار عن طريق توزيع عوائد النفط.



يبدو ان الستار قد أسدل على عام من الصخب السياسي في العراق عندما مرر مجلس النواب العراقي في السابع والعشرون من شهر أكتوبر ٢٠٢٢ الكابينة الوزارية برئاسة رئيس وزراء جديد، السيد محمد شياع السوداني. هذا الخرق لما بدا كانسداد لا نهاية له منذ انتخابات مجلس النواب قبل اثني عشر شهرا من ذلك التاريخ. انتهى الانسداد عندما انسحب ممثلي رجل الدين الشيعي والسياسي الشعبي السيد مقتدى الصدر من البرلمان بعد ان عطلوا خطط منافسيهم لتشكيل الحكومة طوال تلك الفترة.

لكن البلاد لا تزال بعيدة عن الاستقرار. فالتوترات بين الصدر ونظرائه الشيعة قد تشتعل مرة أخرى بسهولة. كما ان التحديات لنظام المحاصصة العرقي والطائفي القائم على توزيع القوة والموارد بين شيعة العراق وسنته واكراده لا تزال قائمة. ان عدم قدرة هذا النظام على تقديم نموذج حوكمة فعال هو ما أشعل تظاهرات تشرين في سنة ٢٠١٩، التي أدت بدورها الى التعجيل بأجراء انتخابات ٢٠٢١. فالعودة الى السياسات التقليدية مع وصول حكومة السوداني الى السلطة يمثل انتصارا للنظام على حساب التظاهرات. لكن الفجوة بين المواطنين والنخب ازدادت سعةً منذ عام ٢٠١٩، مع استمرار الفساد المتفشي بعرقلة الدولة من تقديم الخدمات العامة الكافية. على المدى القصير، ربما ستحاول حكومة السوداني الى إبقاء هذه المظالم تحت السيطرة عن طريق زيادة الانفاق على الخدمات وتوسعة القطاع العام، لكن قدرتها على فعل ذلك مرهونة باستمرار الارتفاع في أسعار النفط - وهو امر صعب، كون التراجع في حجم الطلب يدفع بأسعار النفط الى الانخفاض وسط مخاوف متزايدة من حدوث حالة من الكساد العالمي. في الوقت ذاته، يزداد حجم السكان في العراق وتشح مصادر المياه في البلاد. على المدى البعيد، إذا لم تتحسن الخدمات العامة والحوكمة، فان هذا الخليط من الضغط السكاني والتوترات المناخية ستقوض أي محاولة لجلب الاستقرار عن طريق توزيع عوائد النفط.

وما يزيد الامر سوءا هو ان إقليم كردستان في شمال العراق يمر بأخطر ازماته السياسية منذ الحرب الاهلية التي اشتعلت

هناك في أواسط التسعينات، على الرغم من ان العودة الى أيام الاحتراب يبدو مستبعدا، الا ان اشتداد حدة العداء بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في أربيل والسليمانية يهدد الاستقرار في شمال البلاد.

في ضل هذه المعطيات يتوجب على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء القيام بما يأتي:

- الانخراط في حوار صريح مع حكومة السودان حول اتباع أفضل السبل للقيام بالإصلاح المالي والحكومي لتلبية المعايير العالمية ولجعل العراق اقل اعتمادا على الدعم الخارجي. في هذا الصدد، ينبغي على الدول الاوربية مناقشة الإصلاحات المالية والعملياتية للقوات شبه العسكرية المنضوية تحت منظومة الحشد الشعبي القوية.
- تعزيز ثقة العراقيين في الحكومة عن طريق جعلها مسؤولة وملمية للحاجات المحلية، وحث السياسيين العراقيين على اجراء انتخابات مجالس المحافظات المؤجلة منذ وقت طويل.
- تشجيع الحوار الساعي الى المراجعة الدستورية التي قد يكون من شأنها تحفيز تطبيق الفقرات القائمة والاحذ بنظر الاعتبار القيام بالتعديلات المطلوبة. مثل هكذا عملية ستكون مفيدة لإصلاح نظام المحاصصة والذي يقف وراء الكثير من السخط الشعبي، بالإضافة الى اصلاح قطاع الامن.
- الإفادة من تواجدها الجديد في أربيل للتوسط بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، والذين يعقد الصراع بينهما الحوارات مع بغداد حول تقاسم عائدات النفط، ويترك المنطقة عرضة للتدخلات الخارجية.
- رفع مستوى الدعم الى منظومة الري المتهالكة كجزء من الجهود الرامية للتخفيف من اثار شحة المياه الناجمة عن التغير المناخي.

من تشكيل الحكومة. وتساعدت هذه المظاهرات لتأخذ شكل اشتباكات دموية بين الصدريين والعناصر الموالية لإيران في الحشد، وهو تحالف من الفصائل العسكرية اصبح منذ قيامه بالمساعدة في هزيمة داعش سنة ٢٠١٧ قوة سياسية راسخة في العديد من المحافظات وفي العاصمة. وانحسر التوتر مع جماعة الصدر التي حققت نصرا مفاجئا في انتخابات سنة ٢٠٢١ عندما سحب الصدر بشكل مفاجئ نوابه من البرلمان، ممهدا الطريق للكيانات الموالية لإيران بين الأحزاب الشيعية لتشكيل الحكومة. لكن، يبدو ان اشتعال مواجهة أخرى لا يزال امرا وارد الحدوث. فالخلافات داخل البيت الشيعي (وهي تسمية تطلق على تجمع من الأحزاب الشيعية بما في ذلك أنصار الصدر وخصومه) مستمرة بالتفاقم، ويمكن ان يكون الصدر بانتظار فشل الحكومة او خروج الناس الى الشوارع للتظاهر مرة أخرى قبل ان يعود هو الى المشهد السياسي ويحاول ان تشكيل حكومة اغلبية سياسية تقوم بإبعاد البعض من منافسيه الرئيسيين من الشيعة. ان الدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة أخرى لن تلقى ترحابا، لا في داخل العراق ولا من دول الجوار ولا من الدول المانحة، لكنها من الممكن ان تكون امرا لا مفر منه لتجاوز الانسداد السياسي إذا ما تفاقم.

ان المشاكل التي رافقت تشكيل الحكومة وضحت مدى الازمة التي يمر بها النظام السياسي في العراق. وكانت تظاهرات تشرين الواسعة قد استهدفت صلب الأسباب الكامنة وراء هذه الازمة. فقد طالب التظاهرات بإصلاح نظام المحاصصة الطائفية، والذي يعزز من قبضة النخب السياسية على مؤسسات الدولة بعد اجراء كل عملية انتخابية منذ عام ٢٠٠٥. ووفقا لأحكام المحاصصة الضمنية، فان الأحزاب السياسية لا تقوم بالتنافس على تقديم رؤية للبلاد انما تتنافس على تقسيم الغنائم والسلطة، كتوزيع المناصب الحكومية على أفراد من النسيج الاثني والطائفي الذي تدعي هذه الأحزاب تمثيله. وقد يعود هذا النظام على البعض ممن يتمتعون بشبكة علاقات جيدة، لكن ليس للأغلبية الواسعة من العراقيين الذين ضاقوا ذرعا بإخفاقات هذا النظام. وأكثر هذه الإخفاقات اثارة للسخط هو المستوى المتردي للخدمات العامة، مثال على ذلك عدم قدرة الدولة على توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب للمنازل في المحافظات الجنوبية.

بالإضافة الى ذلك على العراق التعامل مع الزيادة المتسارعة في سكانه، والتي يتوقع ان تصل الى 50 مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة تبلغ عشرة ملايين نسمة في عشر سنوات.

واخر المشاكل التي تلوح في الأفق هي الشحة في مصادر المياه، في مفارقة غريبة لبلد يمتلك نهران عظيمان، دجلة والفرات، وغيرها من الأنهار. فقد قللت السدود التي تم انشاؤها على منابع هذه الأنهر في تركيا وسوريا من تدفق المياه في كلا النهرين، والتي تزامنت مع الارتفاع في درجات الحرارة والجفاف الذي ساهم في التأثير على مصادر رزق السكان وايداء الصحة العامة. وبشكل مماثل، قامت إيران اما ببناء سدود او تحول مجرى الأنهار التي تتدفق باتجاه العراق. في الجنوب على وجه التحديد، تسببت شحة المياه في زيادة المخاطر الصحية والنزوح الداخلي وفي بعض الأحيان باشتعال الصراعات العنيفة. لكن في الوقت الذي تلعب في العوامل المناخية سببا في ذلك، الا ان الضعف الحكومة والفساد هما ما يمنعان بشكل رئيس البلاد من تحديث بنيتها التحتية التي من شأنها الحد من مثل هذه التأثيرات. وما يزيد الطين بلة، هو وجود قوى امنية موازية ترتبط بشكل اسمي بالجهاز الحكومي للدولة العراقية؛ وهي قوات الحشد الشعبي شبه النظامية والتي تعمل فعليا تحت امرة قيادة منفصلة عن سلسلة المراجع العسكرية، وقد استهدفت من دون محاسبة من ارتأت فيهم الخصومة بما في ذلك الناس الذين نزلوا الى الشوارع من اجل المطالبة بتحسين الخدمات.

ليس هناك أي من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها العراق ما هو غير قابل للحل، لكن حكومة السودانى يتوجب عليها تبني سياسة مختلفة إذا ما ارادت ان تؤمن مستقبلا أفضل للبلاد. ان تسير منظومة الحكم بنظام الرعاية والمحاصصة له حدوده، تحديدا عند فشله بخلق مجتمع حي لغالبية افراده الذين لا يمتلكون مدخلا الى منظومة توزيع الموارد الحزبية. ينبغي ان يكون تقليل اعتماد الخزينة على عوائد النفط في مقدمة أولويات هذه الحكومة، لكن هذه الامر بالغ الصعوبة، فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة، سيكون من السهل التغافل عن ان الأسعار ستنهار مرة أخرى، وعندما تكون الأسعار منخفضة، ستفتقد

الحكومة التي تتعامل مع الازمة المرونة والوسيلة للقيام بالإصلاحات الضرورية. لكن البديل اسواء من ذلك بكثير، فالسخط الاجتماعي المتفشي يعبر عن نفسه على شكل موجات عنيفة تتفجر بين الحين والأخر، وهو ما شهدته العراق في السنوات الأخيرة الماضية بشكل متكرر. وتواجه منطقة كردستان الشمالية المستقلة بعضا من نفس هذه الصعوبات، لكن اهم المخاوف في اللحظة الراهنة هو الصراع بين ما يعرف بالمناطق الصفراء التابعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني والمناطق الخضراء التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني. هذه النطاقات الجغرافية، والتي لا تمتلك حدود واضحة، قائمة على اختلافات لغوية تقديرية بين الكرد، يشرف فيها الديمقراطي الكردستاني على المناطق الناطقة باللهجة البادية المحاذية للحدود التركية، في حين يشرف الاتحاد الوطني الكردستاني على المناطق التي تتحدث بالسورانية في المحافظات المجاورة لإيران. وفرض الحزب الديمقراطي الكردستاني سلطاتها الشمولية على معظم كردستان خلال العقد الماضي مستغلا انقسام الاتحاد الوطني الكردستاني الى كتل تتبع شخصيات بعينها في خضم مطالب شعبية داعية الى انفتاح سياسي أكبر. وما يعجل من وتيرة الصراع الداخلي الحزبي في كردستان هو رحيل الزعيم جلال الطالباني في ٢٠١٧. وقد استخدم الديمقراطي الكردستاني المنشقين من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لتعميق الانقسام داخل الأخير ولجعله مجرد تابع صغير في داخل حكومة الإقليم. ردا على ذلك، صار الاتحاد الوطني الكردستاني يقاطع الجلسات الوزارية في الإقليم. في الوقت نفسه، حال هذا الصراع دون إقامة الانتخابات البرلمانية في الإقليم والتي فات على موعد اجراءها المقرر ستة أشهر، في الوقت الذي يقمع فيه الحزبان أي معارضة داخل مناطق سيطرتهم.

رسم الاجندات الوزارية:

أشار الممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوربي جوزيب بوريل الى الأهمية التي تخص بروكسل بها علاقتها مع العراق عند حضوره الجولة الثانية لمؤتمر بغداد للشراكة والتعاون، الذي عقد في عمان في

٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٢. في كلمته، ذكر بوريل ان الاتحاد الأوروبي «مستعد للقيام بالمزيد بشكل مختلف وبشكل أفضل لمساعدة العراق»، معلنا ان اللقاء الأوروبي العراقي على مستوى الوزراء سيتم عقده في بداية عام ٢٠٢٣. على الاتحاد الأوروبي استغلال هذه الفرصة للبدء بمناقشة القضايا الشائكة مع حكومة السوداني، بما في ذلك تداعيات فشل جهود احياء الاتفاق النووي الإيراني على الامن الإقليمي، ومستقبل الحشد الشعبي كلاعب رئيس في المشهد السياسي والأمني العراقي. أحد النقاط الافتتاحية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ستكون الاقتصاد العراقي والإدارة المالية، والتي تحتاج الى دعم خارجي. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢، بدأ البنك الفيدرالي الاحتياطي الأمريكي بالمطالبة بشفافية أكبر حول التحويلات الدولية للدولار. استجابة لهذا، قام البنك المركزي العراقي بوضع أربعة مصارف على اللائحة السوداء ومنعها من القيام بعمليات تحويل العملة الصعبة الى الخارج. الشروط الامريكية الجديدة كان لها أثرها على تقليص عمليات تحويل الدولار واضعاف قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وأعقب ذلك اضطراب، بعد ادانة الفصائل الموالية لإيران العقوبات الامريكية لهذه المصارف ووصفها بانها خطوة تضغط بها الولايات المتحدة على حكومة السوداني(من دون تقديم السبب وراء ذلك)، هذه الخطوة جاءت في وقت تسعى فيه إيران لتعزيز تجارتها مع العراق ردا على تشديد العقوبات الامريكية والاوربية التي أعقبت مبيعات السلاح الإيرانية الى روسيا وقمعها للحراك الشعبي المضاد لمنظومة الحكم هناك.

ولكون الاتحاد الأوروبي ينظر اليه كلاعب أكثر حيادية من الولايات المتحدة، فانه يتوجب عليه الانخراط في حوار صريح مع حكومة السوداني حول الكيفية التي يتم بها اصلاح نظام الحوكمة المالي في العراق بطريقة تلبى المعايير العالمية وتقوي من استقلالية العراق، بغض النظر عن التوجه السياسي الحكومي حيال ايران او الولايات المتحدة. فالاتحاد الأوروبي الذي يدعم بالفعل اصلاح القطاع الأمني، الاشراف على إدارة النظام المالي عن طريق البنك الدولي، وانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، بإمكانه تقديم مساعدة مماثلة في مجالات أخرى، بما في

ذلك تشجيع المؤسسات المالية العالمية للاستثمار في العراق، بشرط ان تلبى الحكومة الإصلاحات المتفق عليها.

ولا ينبغي على الاتحاد الأوروبي التخرج من مناقشة اصلاح مؤسسة الحشد الشعبي، من خلال كل من دعم الدعم لإصلاح القطاع الأمني عن طريق المهمة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في العراق ومن خلال اللقاءات السياسية عالية المستوى، مثل اللقاء الوزاري الأوروبي العراقي المرتقب وزيارة رئيس الوزراء العراقي المخطط لها الى بروكسل. تخضع مؤسسة الحشد الشعبي رسميا الى سيطرة رئيس الوزراء العراقي بصفته القائد العام للقوات المسلحة، لكنه يمارس اشرافا محدودا على ادارتها العملية والمالية. كما ان المجاميع التي يتألف منها الحشد الشعبي، والتي تمتلك ميزانيتها الخاصة والتي تقارب حجمها تلك المخصص لوزارتي الدفاع والمالية، رفضت بشكل متكرر فكرة توسيع سلطات رئيس الوزراء عليها وتنظر الى ذلك كتهديد الى وجودها. لكن مع انحسار التوتر الإيراني الأمريكي في العراق وتراجع الهجمات التي يشنها الحشد على القوات الأمريكية وقوات الحلفاء مثل تولى السوداني لرئاسة الوزراء - تتطلع عدة جماعات منضوية تحت إطار الحشد للحصول على قبول دولي أوسع - فان الوقت لطرح هذه المشكلة ربما قد آن اوانه.

توصيات أخرى:

في الوقت الذي تسعى فيه بروكسل على توسعة روابطها مع بغداد، ينبغي على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تشجيع الحكومة العراقية على تبني سياسات أخرى من شأنها المساعدة في تجنيب البلاد من الوقوع في أزمة سياسية جديدة.

أولا، ينبغي على الدول الأوروبية حث الحكومة على اجراء انتخابات مجالس المحافظات كوسيلة لتحفيز المشاركة السياسية وتحسين الحوكمة المحلية والمسائلة. فالعراق لم يجر انتخابات مماثلة منذ سنة ٢٠١٣، وقد حل البرلمان العراقي مجالس المحافظات الموجودة في سنة ٢٠١٩، على خلفية مظاهرات تشرين. هذه الخطوات ساهمت في تركيز السلطة في ايدي المحافظين الذين لم يعودوا يواجهون أي رقابة من قبل

أعضاء مجالس المحافظات المنتخبين. كما يمكن ان يغري عقد انتخابات مجالس المحافظات الصديين، الذين يتمتعون بشعبية ملحوظة في بغداد والمحافظات الجنوبية، للعودة للحياة السياسية الرسمية ولخلق فرصة لجيل جديد من السياسيين، بما في ذلك ناشطي تشرين، للمشاركة في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. بدوره، مثل هكذا تغييرات ستفتح الباب لفواعل جدد للدخول على الساحة السياسية الوطنية. لقد كانت انتخابات ٢٠٢١ بشكل أساس ميدانيا للتنافس بين النخب، ويعود ذلك في جزء منه الى رفض العديد من ناشطي تشرين الذين فقدوا الايمان بالحياة السياسية في العراق للمشاركة في الانتخابات.

كما ان عقد انتخابات مجالس المحافظات سوف تعني فتح باب الحوار حول كيفية تحسين التمثيل على الصعيد المحلي، حيث ستكون هناك حاجة لتشريع قانون بخصوص هذا الامر من قبل مجلس النواب. نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل الذي تم استخدامه في انتخابات سنة ٢٠٢١، او نظام هجين يسمح بتحويل الأصوات في داخل القوائم الانتخابية الحزبية، والذي تم استخدامه من قبل، سيكون من شأنه تنويع تشكيلة المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات بنفس الطريقة التي حدثت في الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٢١، والتي وبالرغم من احتكارها من قبل أحزاب النخبة) اشتملت على أكبر عدد من الأحزاب الجيدة وأكثر عدد من المرشحين المستقلين واكبر عدد من النساء اللواتي تجاوزت اعدادهن الأرقام المخصصة لهن وفق نظام الكوتا. (يجب ان يعكس القانون الجديد اللغة التي تم تبنيها في قانون سنة ٢٠٠٨ الخاص بالانتخابات المحلية).

ثانيا، على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تشجيع الحوار بين مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني لخلق الزخم المطلوب للبدء بالمراجعة الدستورية التي طال انتظارها والتي يمكن ان تحفز تطبيقا أفضل للدستور بالإضافة الى انجاز التعديلات المطلوبة. ان عقد الانتخابات المحلية هو امر ضروري لكنه غير كافي لحل المشاكل الكامنة والتي سلطت عليها مظاهرات تشرين الضوء. فأي اصلاح لمنظومة الحكم لن يكون فعالا من دون اصلاح نظام المحاصصة، والذي يمكن تحقيقه عن طريق اجراء التعديلات الدستورية، ووضع التنظيمات المسلحة بشكل تام

العراق: درء اللااستقرار على المديين القريب والمتوسط

تحت سيطرة الوزارات الأمنية المعنية. كما ان هنالك العديد من الفقرات الدستورية التي تم تبنيها في دستور عام ٢٠٠٥ لا تزال غير مطبقة, بعضها لا تزال بانتظار تشريعات خاصة.

ثالثا, بقدر تعلق الامر بالانقسامات في كوردستان, على الاتحاد الأوربي استخدام بعثته الدائمة التي افتتحت حديثا في مدينة أربيل لتقديم نفسه كوسيط بين الأحزاب الكوردية, والعمل بشكل قريب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ان الانقسام بين الأحزاب يعرقل المفاوضات حول تقاسم عوائد النفط مع بغداد وجعل الشمال أكثر عرضة للتدخلات العسكرية من قبل إيران والتي تستهدف الجماعات الإيرانية الكردية, ومن قبل تركيا المنخرطة في صراع قديم مع حزب العمال الكردستاني.

أخيرا, باستطاعة الاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء دعم العراق للتعامل مع مشكلة شحة المياه. فيإمكان هذه الدول تقديم المساعدة المادية والمشورة التقنية في القطاع الزراعي, والذي تتسبب منظومة الري المتهالكة فيه بهدر كبير في المياه. من شأن هكذا نوع من المساعدة تقوية موقف العراق حيال الدعاوى الصادرة من تركيا التي تقول بانها لن تقوم بإطلاق مياه أكبر من سدودها بسبب عدم قيام العراق بإصلاح مشكلة هدر المياه عنده. ومن الممكن أيضا ان تساعد المزارعين العراقيين الذين يصارعون من اجل تسيير امورهم بما يتيسر لديهم من مياه, بدلا من الهجرة إلى المدن, والتي تعاني أصلا من الضغط على بناها التحتية ليعلقوا هناك في دوامة الفقر على الأرجح.

الملاحظات:

- دعوات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لتوسيع اطر التعاون مع العراق والحكومة المشكله حديثا لا تزال حذرة ومشروطة.
- تتمثل المخاوف الاوربية في عودة انفجار الصراعات السياسية في الداخل العراقي مرة أخرى بين التيارات المشتركة في العملية السياسية وبين التيارات المقاطعة، بالإضافة الى المخاوف من انزلاق التنافس بين الأحزاب الرئيسية الرئيسة في إقليم كردستان الى صراع مفتوح.
- تحظى الوساطة الاوربية بمقبولية أكثر لدى الأطراف الإقليمية والمحلية في داخل العراق كون الاتحاد الأوروبي ودوله هي فواعل أكثر حيادية وتمتلك علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف.
- يتوجب على العراق الإفادة من الخبرات الاوربية المتقدمة في العديد من المجالات، وفي مقدمتها تكنولوجيا الري والزراعة وخزن المياه وتحديث النظم المصرفية والمالية، بالإضافة الى ضرورة طرح الاحتياجات الفنية لكل وزارة عراقية خلال الاجتماع الأوروبي العراقي المؤمل عقده في الربع الأول من هذا العام.

المناخ، والمياه، والجماعات المسلحة: دراسة ميدانية من جنوب العراق

الكاتب:

بيتر شوارتشتاين

صحفي بيئي وزميل باحث غير مقيم في مركز المناخ والأمن، وهو معهد تابع لمجلس المخاطر الاستراتيجية.

المصدر:

**مركز المناخ والأمن / مجلس المخاطر الاستراتيجية- واشنطن
العاصمة.**

<https://councilonstrategicrisks.org/11/01/2023/briefer-climate-water-and-militias-a-field-study-from-southern-iraq>

التاريخ:

11 كانون الثاني 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

العدد 27
شباط 2023



ملخص تنفيذي

مع تناقص تدفق المياه في مجتمع تعتمد فيه كل مهنة تقريباً على ري نهري دجلة والفرات للأهوار، لم يستطع سوى القليل إخفاء شعور اليأس الذي اعتراهم جراء ذلك. وقد تدهورت كمية المياه ونوعيتها شيئاً فشيئاً على مدى العقد المنصرم، الأمر الذي أدى إلى إغراق السكان أكثر في الفقر المدقع. وقد ثبت ببساطة، بالنسبة لآلاف من سكان المناطق الريفية في جنوب العراق، أن دوامة الكوارث التي لانهاية لها لا يطاق. لذا حسموا أمرهم. فقد عاد سكان الأهوار القادمين من المنفى إلى التنقل مرة أخرى، على الأرجح للمرة الأخيرة. والتحق بهم سكان المناطق النائية بأعداد متزايدة. وتعاني المدن، في أنحاء الجنوب كافة وخارجة، من حجم المهاجرين من الريف، حيث وصل الكثير منهم حتى في الوقت الذي تكافح فيه المناطق الحضرية لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية لسكانها القدامى منذ مدة طويلة.



عندما جاء المجندون من الجماعات العراقية المختلفة إلى شمال هور أبو زرك بالقرب من الناصرية في جنوب العراق في آب / أغسطس عام 2014 لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى خلت القرى المحيطة من معظم شبابها. فقد كان السكان المحليون، لأسابيع قبل ذلك، يشاهدون فرعين تنظيم داعش وهو ينتشر شمال البلاد وغربها. وطوال تلك الأسابيع أثارت عواطفهم دعوة رجل الدين إلى حمل السلاح للقتال ضد الجهاديين. وقد لبي عدد كبير من المقاتلين الأكثر التزاماً في المجتمع لهذا النداء، ورفضوا الغبار عن الأسلحة القديمة ويمموا وجوههم شطر الجبهة. **غير أن النزوح الحقيقي لم يبدأ إلا بعد أن سجلت حرارة الصيف الحارقة أسوأ معدلاتها وانحسر تدفق المياه عبر الأهوار إلى أدنى مستوى له منذ سنوات.**

حيدر سليم، مربّي جاموس، انضم لمنظمة بدر، واحدة من أكبر الجماعات وأقواها. كان دخله قد فقد دخله تقريباً حيث جفت غلة حليب حيواناته في المياه التي باتت ضحلة التي يصل عمقها حد الركبة- أقل بحوالي أربع أمتار مقارنة مما يمكن أن تكون عليه. ثم التحق به توأمه العاطل عن العمل، ليموت لاحقاً في تفجير انتحاري خلال معركة الرمادي. تبع الأخوين، في تتابع سريع، مالا يقل عن 50 صياداً، فقد كل منهم الأمل منذ مدة طويلة في انتفاخ شبكاتهم. يقدر الباعة في أسواق أسماك الأهوار الثلاثة أن الصيد المحلي قد انحسر بنسبة 50 بالمائة على الأقل منذ عام 2003 جرّاء تدفقات الأنهار المنخفضة والمالحة على نحو مفرط. قال سيد مهدي سيد هاشم، أحد قادة المجتمع والمشرف على ضريح محلي مهم «بعد الصيف كنا هنا جميعاً نساء، وشيوخ، وأطفال» و«بعد أن جاءت الجماعات، ذهبت الأهوار معهم».

وقد تذرّع العديد من هؤلاء الرجال، في مسيرتهم إلى الحرب، بوطنيتهم وتقواهم- وكانوا بلا شك يقصدون ذلك. ولكن مع تناقص تدفق المياه في مجتمع تعتمد فيه كل مهنة تقريباً على ري نهري دجلة والفرات للأهوار، لم يستطع سوى القليل إخفاء شعور اليأس الذي اعتراهم جرّاء ذلك. وقد تدهورت كمية المياه ونوعيتها شيئاً فشيئاً على مدى العقد المنصرم، الأمر الذي أدى إلى إغراق السكان أكثر في الفقر المدقع. هنا أخيراً كانت هناك فرصة لكسب شيء ما على الأقل من لقمة العيش. قال

سليم: «عندما تكون جائعاً، وعندما تكون لديك عائلة لتطعمها، ستفعل أي شيء». لم أكن أرى نفسي مقاتلاً، لكن في بعض الأحيان يكون هذا هو خيارك الوحيد».

اقتصاد ريفي على وشك الانهيار

هذا مايمكن أن تبدو عليه الكارثة البيئية، ففي خضم الأجزاء المتهالكة من ريف جنوب العراق تتغذى وعلى نحو مباشر عسكري المجتمع. لقد أدت سنوات من تفاقم مشاكل المناخ والمياه إلى تدمير الزراعة وصيد الأسماك، وتربية الجاموس، وهي ركائز اقتصاد الريف، في خضم انهيار أسعار النفط المتعددة التي أعاقت تلك الصناعة والتوظيف في القطاع العام الذي تدعمه. ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين غرق العراق في درجات متفاوتة من أزمة المياه، وكان الجانب الأسوأ منها قد ضرب أقصى جنوب البلاد، الذي لايتلقى سوى القليل من الأمطار، والتي تضم عدد كبير من السكان الزراعيين، وتقف عند نهاية الأنهار المتسخة والجافة¹. وخلال الصراع مع تنظيم داعش، الذي أدت فيه الجماعات دوراً مهماً في هزيمة الجهاديين- وفي خضم انعدام الأمن المستمر منذ أن فقد التنظيم آخر الأراضي التي كان يسيطر عليها في العراق في عام 2017- بات العديد من هؤلاء القرويين العاطلين عن العمل أو في بطالة مقنعة يشكلون مؤخراً الأساس لقوة قتالية جديدة ومثيرة للجدل².

تختلف الردود على الصدمات البيئية اختلافاً كبيراً بطبيعة الحال، وهناك ما هو أكثر بكثير من مجرد حمل السلاح. إذ هاجرت بعض العائلات إلى المدن القريبة والبعيدة، الأمر الذي أدى إلى تضخم ضواحي البصرة، وبغداد، والناصرية وغيرها. وتنافست هناك على العمالة اليومية مع المقيمين منذ مدة طويلة، وفي بعض الأحيان عملت على تخفيض مستوى الأجور وتسببوا بإثارة الاستياء. وبقيت الكثير منها في مكانها، وتأقلمت، بل وازدهرت في بعض الأحيان. وقد تعثر الكثيرون بدون خيارات أخرى. قال جبار موسى، مزارع جاموس قرب العمارة « في كل عام ندعو الله أن تحسن الأمور». «لكنها لاتحسن»، كل عام نصبح أفقر وأفقر».

هناك ما هو أكثر بكثير قد تعرضت له هذه الفئات من الكوارث البيئية أيضاً. فقد ظهرت الجماعات، في معظم الحالات، مع انهيار الجيش العراقي المنهك خلال اندفاع تنظيم داعش عام 2014، وتلبية لنداء آية الله العظمى السيستاني للعراقيين بالدفاع عن وطنهم ومقدساتهم، والتي ربما قد أنقذت بغداد من الجهاديين³. وتخلّى العديد من رجال الجماعات عن وظائفهم الراسخة وأنماط الحياة للانضمام إلى تلك الجماعات. وعلى الرغم من أن الجماعات تنتمي إلى حد كبير إلى الأغلبية الشيعية المسلمة في العراق، والتي تتموضع في جنوب البلاد ووسطه، إلا أن هناك 40 جماعة منها أو نحو ذلك (أو وحدات الحشد الشعبي، كما يطلق عليها رسمياً) تشمل العراقيين من ديانات وطوائف أخرى. ودُمجت هذه الجماعات - وكشوف روايتها- رسمياً في القوات المسلحة الاتحادية (الفدرالية) في عام 2016، بيد أنها احتفظت بقدر كبير من الاستقلال عن الدولة، وهي متحالفة، ولاسيما الجماعات الأكثر قوة، مع إيران المجاورة. فيما تأخذ الأخرى أوامرهما من السيستاني وهي تتبنى نهجاً وطنياً عراقياً أكثر وضوحاً.

«يمكننا الاعتماد عليهم دائماً»

شدد القرويون وزعماء القبائل وبعض الرجال الذين انضموا إلى هذه الجماعات مراراً وتكراراً، في المقابلات التي أجريت في أنحاء جنوب العراق كافة بين عامي 2014 و2018، على مدى مساهمة تدهور المياه والظروف البيئية الأخرى بنحو مباشر في قرار العديد من المزارعين والصيادين بالانضمام إلى الجماعات المسلحة. ونظراً لأن هؤلاء المجندين العراقيين الريفيين يقيمون في مجتمعات فقيرة، والتي غالباً ما تكون ذات ضعيفة الترابط، فإن حظوظهم ضعيفة في الحصول على وظائف في قوات الجيش والشرطة التي تتقاضى أجور أفضل بنحو عام، وكلاهما يتطلب رأس مال اجتماعي للانضمام لها، ولكن لا طائل من الانتظار للحصول عروض أفضل. واشتهر كبار رجال الجماعات، بحيازتهم بعض من الاشراف على مواردهم المالية، بتخفيض رواتب جنودهم. كما وتمكن قادة بعض الجماعات التي شكلت حديثاً والأقل ثراءً، عبر إغراء الشباب الأكثر يأساً واستياءً عن عمد

بالتعيين (بمكافآت التوقيع) من ملء صفوفها بطرق بحيث كان بالإمكان أن توأد لو كان الأمر على خلاف ذلك. وتبعاً لأحد الأشخاص الذي تمت مقابلتهم، فقد ذهب المجندون إلى حد استغلال الجهل في القرى المعزولة جغرافياً عبر الإيحاء بأن المتطرفين قد توغلوا في الجنوب أكثر بكثير مما على الحال في الواقع. قال أبو حمد الأسدي، صاحب متجر في الناصرية، أبلغوا هؤلاء الصيادين أن الحرب قد وصلت إلى كربلاء»، في إشارة إلى مدينة مقدسة جنوب غرب بغداد. وقد صدقوا ذلك، كانوا يعتقدون أن تنظيم داعش سيكون في القرية عما قريب».

البيانات المتوفرة عن الجماعات المسلحة محدودة لأسباب عديدة وذلك لكونها موضع خلاف. فقد أتهم بعضها بالعنف الطائفي، و / أو عدتها الولايات المتحدة ارهابية⁴. مع ذلك، قدرت شخصيات بارزة من اثنتين من أكبر المنظمات، سرايا السلام وبدر، أن مالا يقل عن 55-60 بالمائة من مقاتليها ينحدرون من مناطق ريفية، أي أكثر من نصف نصيبهم من اجمالي السكان، مع تركيز غير متناسب من معظم السكان مناطق الأهوار المنكوبة. قال السيد مهدي سيد هاشم ان اكثر من 400 من سكان هور ابو رزك الصغير ذهبوا لقتال تنظيم داعش. و 50 منهم على الأقل لم يعودوا بالمرّة. وقال الشيخ أبو سمير المياحي، قائد عمليات بدر في منطقة البصرة في مقابلة عام 2015، «الحقيقة ان المقاتلين في هذه المناطق [الزراعية] لديهم حب شديد لوطنهم، لذا فهم يقاتلون» يمكننا دائماً الاعتماد عليهم لمساعدتنا».

تاريخ الصدمة الريفية

لقد كانت المشاكل البيئية في جنوب العراق لمدة طويلة في طور التكوين وقد ارتبطت على نحو وثيق، في نهاية المطاف، بالماضي القريب المؤلم للبلاد. وقد تعرض المنطقة، بدءاً من الحرب الإيرانية العراقية، التي اندلعت من عام 1980 إلى عام 1988، لسلسلة متواصلة تقريباً من الكوارث التي غيرت المناظر الطبيعية. فقد جردت تلك الحرب بادئ ذي بدء مدينة البصرة من العديد من مزارع نخيل التمر المشهورة. إذ

أضرم الرئيس العراقي صدام حسين النار في العديد النخيل الأكثر وفرة بالإنتاج لمنع القوات الإيرانية من الاستتار حول حقول النفط المهمة. فيما دُمّر البعض الآخر في القتال. **وتشير التقديرات إجمالاً إلى أعداد النخيل قد انخفضت من أكثر من 30 مليون نخلة إلى أقل من 9 ملايين منذ خمسينيات القرن الفائت⁵**. وقال يسار علي، وهو مزارع في الفاو، وهي بلدة تقع في نهاية شبه جزيرة قاحلة الآن، «لكنها كانت مغطاة بالنخيل سابقاً إلى الجنوب من البصرة، «فقط انظر حولك. لاشيء يمكن أن ينمو هنا الآن». لقد ازدهرت أشجار النخيل في درجات الحرارة الشديدة والتربة المالحة بطريقة لا يتسنى للكثير من المزارعين ذلك.

ثم سارع صدام، منذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم، بتجفيف أهوار بلاد ما بين النهرين العظيمة، التي غمرت أكثر من 20 ألف كيلو متر مربع بين نهري دجلة والفرات منذ زمن بعيد. ونزح نصف مليون أو نحو ذلك من سكانها «عرب الأهوار» الأمر الذي أدى إلى تدمير ثقافة تاريخية وإلحاق أضرار يتعذر معالجتها بأكبر الأراضي الرطبة في المنطقة، في خطوة كان أساسها محاولة الدكتاتور، إلى حد كبير، للقضاء على مخبأ المتمردين العتيد⁶. ثم أعيد غمر الأهوار بالمياه بعد عام 2003 وعاد ما يصل إلى نصف سكان المنطقة، تبعاً لمنظمات المجتمع المدني المحلية، بيد أن المناطق الهامشية في الضواحي، مثل هور أبو زرك، لم تستعد أي شيء مما كانت عليه في السابق⁷.

وقد أدت مجموعة من العقوبات التي فرضت إلى حد ما رداً على غزو صدام حسين للكويت، في تسعينيات القرن المنصرم ومن خلال الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، والانهيار المستمر في الحكم والقانون والنظام، إلى انهيار البنية التحتية لمياه الصرف الصحي والري المحلية التي استمرت في الانهيار إلى يومنا هذا. وقد أدى ذلك إلى تدمير مصائد الأسماك النهريّة التي كانت تتداعى بالأساس جرّاء الجريان السطحي الزراعي الملحي، وألحق الضرر بمربي الجاموس، الذين ماتزال حيواناتهم تعاني من أمراض جلدية متكررة وانخفاض عائدات المياه الملوثة. قال السيد مهدي السيد هاشم: «الجاموس مثل الناس على هذا النحو». «ولا يمكنهم إدارة المياه السيئة أيضاً». وفي ظل الحاجة الماسة إلى المال مع انحسار مخزوناتهم

وانتشار المزارع السمكية، لجأ العديد من الصيادين إلى صق الأسماك بالكهرباء، وهي ممارسة مدمرة ذاتياً تسرع من تقلص مصائد الأسماك.

إهمال الدولة

تسبب تركيز الدولة العراقية الدائب على عائدات الطاقة في الإضرار بالمزارعين بطرق شتى. إذ يُستخرج ما يقرب من 90 بالمائة من نفط البلاد من تحت الحقول، والأهوار، والصحارى في جنوب العراق، ونادراً ما كانت رفاهية المزارعين- وتوظيفهم- أحد الاعتبارات في استغلاله. وتتلأأ برك كبيرة من النفط الخام الأسود اللزج عبر الأراضي الزراعية⁸. وربما كان الأمر الأكثر ضرراً هو إهمال الحكومات المتعاقبة للزراعة- وتنظيم المياه بوجه عام- حيث امتلأت خزائنها بالثروة النفطية. وتراوحت السياسات الزراعية في العراق، خلال السنوات الأخيرة، بين الإهمال حيث ينتظر المزارعون ما يصل إلى عامين لدفع ثمن المحاصيل التي قاموا بتسليمها إلى صوامع الدول، وبين السخاء الضار، حيث يقومون بدفع ما يصل أحياناً إلى ثلاثة أضعاف سعر السوق الدولية للمحاصيل الأساسية، ومن ثم تحفيز زراعة الأراضي الحدية (الهامشية)⁹، وبين القسوة الصريحة في تعريض المزارعين للفساد أكثر من غيرهم من العراقيين.

وبالإضافة إلى استمرار التلوث، وعدم كفاءة استعمال المياه، وتفاقم الجفاف (تتخللها فيضانات شديدة من حين لآخر) في الداخل، أدت الأحداث في دول المنبع تركيا وإيران إلى تفاقم الأزمة¹⁰. إذ قام كلا البلدين ببناء العشرات من السدود الكبيرة داخل حوضي دجلة والفرات على مدى العقود القليلة الماضية، وعلى الرغم من الخلاف بشأن الانخفاض الكلي في حجم الأنهار، يتفق المراقبون كافة على أن مناسيب أقل بكثير من المياه تمر إلى العراق وصولاً إلى المجتمعات الزراعية الجنوبية المحرومة إلى حد كبير من الأمطار في نهاية الامداد. ذات مرة، دفع شط العرب، الممر المائي الذي شكله التقاء نهري دجلة والفرات، المياه العذبة على بعد عدة أميال إلى الخليج، ومع ذلك يمكن أن يصل طول البحر الآن إلى 80 كيلومتراً (50 ميلاً من أعلى المنبع خلال أوقات الجفاف الشديد، تبعاً لوزير الموارد المائية العراقي السابق. ويؤدي ذلك إلى تفاقم تأثير المياه

شديدة الملوحة على المحاصيل، ولاسيما في أنحاء محافظة البصرة كافة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى نقص حاد في المياه الصالحة للاستعمال، حيث كان المزارعون والصيادون العطشى في جنوب العراق في وضع سيء للغاية لتحمله. وقد قال أحد الصيادين في هور الحمّار الذي عرف نفسه باسم سجاد: «وظائفنا مرتبطة بالمياه». «إذن ما الذي يحدث في رأيك عندما يبدو مثل هذا؟».

حسموا خيارهم

ان عرب الاهوار هم من أشد الناس تحملاً، وقد تمكن البعض من تحقيق أقصى استفادة من الاضطرابات الريفية. وبعد أن قرروا أن الصيد لم يعد مجدياً، استعمل محمد وائل عبد اللطيف، ذو الشعر الشائك في العشرينات من العمر، خبرته في تشغيل محركات القوارب المزعجة ليثبت نفسه بوصفه ميكانيكي سيارات. اشترى جاره في الجبايش، إحدى أكبر مدن الأهوار، حافلة صغيرة مع آخر مدخراته وحولها إلى سيارة اسعاف خاصة. وهو الآن يكسب رزقه عبر نقل القرويين إلى المرافق الطبية الحضرية. يقول عبد اللطيف: «كان علينا أن نكون أذكيا من أجل البقاء».

فيما يسافر كثيرون آخريين غيرهم بالشاحنات في ظروف سيئة. تناولت عائلة حسين كربا ذات مرة اللحوم كل يوم من أيام الأسبوع تقريباً، ولكن مع تناقص غلة المحاصيل - ومن ثم الدخل - جعلوا ذلك في أيام الجمعة فقط. كان يتعين على الأطفال في العديد من القرى التخلي عن كل شيء بدءاً من مصروف الجيب مروراً إلى الكتب المدرسية وصولاً إلى المدرسة نفسها. وسحب الآباء الطلاب، الذين يحتاجون إلى عملهم في الحقول، من الفصول الدراسية، فيما اختفت بعض الشركات المحلية، مثل صالونات الحلاقة مع تداعي الدخل المتاح. وعلى ضفة جافة الآن لنهر الفرات خارج الجبايش، تلعب مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل كرة القدم على نحو معتاد بين القوارب الغارقة وشبكات الصيد المهجورة. وماتزال معدلات الفقر أعلى من نظيرتها الشمالية والغربية، على الرغم من أنها قد كانت بمنأى عن العواقب المباشرة لظهور تنظيم داعش¹¹.

وقد ثبت ببساطة، بالنسبة لآلاف من سكان المناطق الريفية في جنوب

العراق، أن دوامة الكوارث التي لانهاية لها لا يطاق. لذا حسموا أمرهم. فقد عاد سكان الأهوار القادمين من المنفى الى التنقل مرة أخرى، على الأرجح للمرة الأخيرة. والتحق بهم سكان المناطق النائية بأعداد متزايدة. وتعاني المدن، في أنحاء الجنوب كافة وخارجة، من حجم المهاجرين من الريف، حيث وصل الكثير منهم حتى في الوقت الذي تكافح فيه المناطق الحضرية لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية لسكانها القدامى منذ مدة طويلة. ومع عدم وجود علامات على أي نهاية في المشاكل الزراعية، يتوقع الوافدون الجدد ان الكثير سيلتحقون بهم قادمين من الريف. وقد قال حيدر التميمي، عامل في متجر وسط مدينة البصرة، الذي غادر قريته في محافظة ذي قار قبل عشر سنوات، «خمس سنوات أخرى وستكون عائلتي بأكملها هنا، أنا اضمن لك هذا».

تجنيد اليائسين

تمتعت الجماعات المسلحة، منذ عام 2014، بنجاح كبير في التجنيد في أوساط الكثرة ممن لا يفكرون بالهجرة- أو يرونها غير مجدية. إذ تمكنت من ملء صفوفها بسهولة- حتى بتقديم رواتب غير جذابة في بعض الأحيان، عبر ظهورها في وقت يشهد أكبر قدر من اليأس الاقتصادي، بسبب تزامن صعود تنظيم داعش مع انخفاض أسعار النفط. ويزعم رجال الجماعات العراقية أنهم يتقاضون رواتب قليلة تصل إلى نصف ما يحصل عليه بعض أقرانهم في المدن والبلدات الصغيرة، مع ذلك يصعب التحقق من صحة تلك المزاعم. وقد تمكنت هذه الجماعات من تجديد صفوفها في ذروة القتال ضد تنظيم داعش على الرغم من الخسائر المدمرة التي منيت بها، عبر استهداف المجتمعات الأكثر احتياجاً مثل مناطق هور ابو زرك الشمالية. هذا الأمر «طبيعي» من بعض الوجوه¹². إذ لاغرابة بشأن التجنيد المكثف في أوساط المجتمعات الريفية أو المهمشة، سواء أكان في القوات المسلحة في روسيا، أم في الولايات المتحدة، أم في الجماعات الجهادية مثل تنظيم داعش في العراق¹³. ويتجلى في جنوب العراق، هذا التداخل المتزايد بين المناخ والضغوط البيئية الأوسع والاستقرار أيضاً عبر التوترات المتزايدة- والمميّنة أحياناً- بين القبائل بشأن المياه من بين نزاعات أخرى.

ولكن كتوضيح لمدى مساهمة قضايا المياه والبيئة في زيادة الفقر في المناطق الريفية، ومن ثم تعزيز جاذبية التوظيف في الجماعات الشبيهة للمليشيات، فإن معاناة هور أبو زرك والمناطق المشابهة لها قوية. **وبتعرض العديد من العراقيين في الريف للضغوط المناخية والبيئة الأخرى أكثر من بعض أقرانهم في المناطق الحضرية على نحو ملحوظ، بات العديد منهم أكثر يأساً واستياءً مقارنة بأي وقت مضى من الدولة التي يشعرون أنها تخلت عنهم وتركتهم يواجهون مصيرهم الفقير بالمياه.** هذه الفجوة المتزايدة الاتساع بين الميسورين في المناطق الحضرية إلى حد كبير والمعدمين في المناطق الزراعية قد خدمت الجماعات المسلحة جيداً أيضاً، والتي قدمت العديد منها نفسها في البدء بوصفها كياناً مقابلاً للحكومة غير العملية وغير الفعالة- ومن ثم باتت في وضع جيد لاستيعاب بعض هؤلاء «المتخلفين عن الركب» من رجال الريف. قال فالح الخزعلي، سياسي وزعيم كتائب سيد الشهداء، في مقابلة عام 2015: «نحن أصغر حجماً، وأكثر كفاءة، وأكثر أخلاقية».

مستقبل مجهول

تصر السلطات العراقية على أنها تبذل كل ما في وسعها لمعالجة الواقع المتردي بالريف، وكانت هناك مؤشرات إيجابية على ذلك بين الفينة والأخرى. إذ ارتفعت عدد جواميس المياه، بعد بضع سنوات من هطول الأمطار المحسنة وتدفق الأنهار الأقوى عبر معظم أحواض نهري دجلة والفرات، من 285 ألف إلى 385 ألف بين عامي 2019 وأوائل 2021 قبل أن تنحسر أعدادها مرة أخرى جرّاء شحة الأمطار منذ ذلك الحين¹⁴. ويبدو أن ثمة مخططاً حكومياً لتقييد بعض واردات الغذاء يؤتي ثماره أيضاً¹⁵ على الرغم من الاجراءات السابقة المماثلة لم تدم طويلاً ويمكن تقويض هذه المبادرة بسبب نقص المياه¹⁶. **وقد كافح المزارعون العراقيون، على مدى السنوات العشرين المنصرمة، في سبيل التنافس مع المنتجات الإيرانية والتركية الأرخص سعراً.** وفي خضم التقلبات المثيرة في أسعار النفط على مدى العقد الفائت، تتحدث بغداد على الأقل عن لعبة أكبر لتنويع اقتصادها الريعي إلى حد كبير، مع زراعة أفضل وأكثر اتساعاً تشكل أحد العناصر الرئيسية لهذا الطموح- على الرغم من أن السياسيين قدموا

هذه التعهدات على نحو متكرر قبل الانتخابات ثم حثوا بوعودهم بهدوء بعدها.

هناك وعي أكبر بالاحتياجات الريفية وبعض المساعدة الإضافية في أوساط منظمات المجتمع المدني أيضاً. إذ يتقدم المجتمع المدني العراقي بسبل لاتفعلها الحكومات العراقية ولا الأجنبية بدءاً من نشر تكنولوجيا الري بالتنقيط، عوضاً عن الري الفيضي الذي يهدر المياه، وصولاً إلى إقناع صيادي الأهوار بالتخلي عن أجهزة الصعق. وبعد أن نجت المناطق الريفية في جنوب العراق من الصراع الأخير، اجتذبت عدداً أقل من المانحين الأجانب والمحليين مقارنة بالمحافظات التي تضررت بهجوم تنظيم داعش، والتي هي نفسها تتلقى أقل بكثير مما تحتاجه.

غير أن قلة من سكان الريف العراقيين يأملون في تغيير الثروات لأسباب مفهومة. ان قدرة الدولة محدودة، ولاسيما مع الأسعار المتدنية للنفط، وفشل الحكم، ويرجع ذلك، إلى حد ما، إلى الخلل الوظيفي الإضافي الذي اطلقته هذه الجماعات التي تتمتع بالسلطة لأنها برزت بوصفها دولة داخل الدولة (وبوصفها أكثر المؤيدين حماسة للوضع الراهن، وأخذ زمام المبادرة في سحق الحركة الاحتجاجية لعام 2019). ولا تألو العديد من هذه الجماعات جهداً في سبيل الحفاظ على نفوذها الذي حازته مؤخراً لدرجة أنها اتخذت قراراً بقتل منتقديها¹⁷. يبدو ان التحديات تتصاعد في الواقع بطرق لا تؤدي إلا تعميق بؤس القرويين. كان عامي 2021 و2022 سنوات مائية مروعة، مع قلة هطول الأمطار وضآلة الكتل الثلجية في جبال تركيا، وإيران، والعراق، الأمر الذي حد من تدفق الأنهار، في الوقت نفسه الذي ارتفعت فيه درجات الحرارة¹⁸. ويسجل الآن جنوب العراق، تساوفاً مع الأنحاء المجاورة من إيران والكويت، ارتفاعات قياسية في الصيف على نحو معتاد، وكل ذلك من دون انتظام في الكهرباء للعيش على مكيف الهواء¹⁹. وشهد السكان في حوض هور أبو زرك الأعلى الكثير من التوتر الإضافي، إذ تزرع القبائل والمحافظات تحت وطأة نزاعات متأصلة مع بعضها الآخر مبعثها، إلى حد ما على الأقل، مشاكل المياه. وهو الأمر الذي يجعلهم خائفين. ونظراً لأنهم شهدوا عن كثب كيف تركت مشاكلهم البيئية المجتمع يعتمد على القتال والعديد من رجاله بين قتيل أو مشوه، لذا فإنهم

لايثقون كثيراً بان الكثير من الخير يمكن أن يأتي في حياتهم مالم يستقر تدفق المياه. يقول حيدر سليم مربّي الجاموس الذي ذهب إلى الحرب: «نريد السلام». « لكن في الوقت الحالي لا يوجد ماء، وهذا أمر سيء لأي شخص».

الهوامش:

Endnotes

- 1- Human Rights Watch(HRW). 'Basra is Thirsty. Iraq's Failure to Manage the Water Crisis.' HRW, 2019. <https://www.hrw.org/report/201922/07/basra-thirsty/iraqs-failure-manage-water-crisis>
- 2- The Wilson Center. 'Timeline: The Rise, Spread, and Fall of the Islamic State.' The Wilson Center, 2019. <https://www.wilsoncenter.org/article/timeline-the-rise-spread-and-fall-the-islamic-state>
- 3- Al Jazeera. 'Iraq Cleric Issues Call to Arms Against ISIL.' Al Jazeera, 2014. <https://www.aljazeera.com/news/2014/14/6/iraq-cleric-issues-call-to-arms-against-isil>
- 4- Voice of America(VOA). 'US Designates Iraqi Shiite Militia as Foreign Terrorist Organization.' VOA, 2020. https://www.voanews.com/a/middle-east_voa-news-iran_us-designates-iraqi-shiite-militia-foreign-terrorist-organization/6182104.html
- 5- Sinan Mahmoud. 'Inside the Fight to Save Iraq's Date Palm Industry.' The National, 2021. https://www.voanews.com/a/middle-east_voanews-iran_us-designates-iraqi-shiite-militia-foreign-terrorist-organization/6182104.html
- 6- Peter Schwartzstein. 'Iraq's Famed Marshes are Disappearing Again.' National Geographic, 2015. <https://www.nationalgeographic.com/science/article/150709-iraq-marsh-arabs-middle-east-water-environment-world>
- 7- David Biello. 'Reflooding Restores Wildlife to Iraqi Marshes.' Scientific American, 2006. <https://www.scientificamerican.com/article/reflooding-restores-wild/>
- 8- U. S. Energy Information Administration(EIA). 'Iraq's Oil Production Has Nearly Doubled over the Past Decade.' EIA, 2019. <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail>

9- وهي الأرض التي لاتحظى بفرص استثمارية كبيرة أو لاتوجد امكانية لتحقيق الربح من خلالها. وغالباً ما تكون التربة فيها ضعيفة أو تمتلك خصائص غير مرغوب فيها، فهي تقع غالباً على حافة الصحارى أو المناطق المقفرة. المترجم.

- 10- Paul Hockenos. 'Turkey's Dam-Building Spree Continues, At Steep Ecological

المناخ، والمياه، والجماعات المسلحة: دراسة ميدانية من جنوب العراق

- Cost. ' Yale 360, 2019. <https://e360.yale.edu/features/turkeys-dam-building-spree-continues-at-steep-ecological-cost>
- 11- UNICEF. 'Assessment of COVID-19 Impact on Poverty and Vulnerability in Iraq. ' UNICEF, 2020. <https://www.unicef.org/iraq/media/1181/file/Assessment%20of%20COVID19%20Impact%20on%20Poverty%20and%20Vulnerability%20in%20Iraq.pdf>
- 12-The Moscow Times. 'Poor Russian Regions Conscripting More Soldiers, Investigation Says. ' The Moscow Times, 2022. <https://www.themoscowtimes.com/202206/10/poorer-russian-regions-conscripting-more-soldiers-investigation-says-a79002>
- 13- Peter Schwartzstein. 'Climate Change and Water Woes Drove ISIS Recruiting in Iraq. ' National Geographic, 2017. <https://www.nationalgeographic.com/science/article/climate-change-drought-drove-isis-terrorist-recruiting-iraq>
- 14- Alice Fordham. 'In Iraq, Herding Water Buffalo Is Once Again A Growing Industry. ' NPR, 2021. <https://www.npr.org/2021/04/12/986365929/12/04/in-iraq-herding-water-buffalo-is-once-again-a-growing-industry>
- 15-Simona Foltyn. 'Iraq Government Bans Imports to Support Local Farmers. ' Al Jazeera, 2021. <https://www.youtube.com/watch?v=BXZ00FIZahE>
- 16- Moayed Kenany, 'Iraq to reduce winter crop area by 50% due to water shortage—ministry statement. ' Reuters, 2021. <https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-reduce-winter-crop-area-by-50-due-water-shortage-ministry-statement-202117-10/>
- 17-Louisa Loveluck et al. 'In Iraq, Powerful Militias Assassinate Protesters with Impunity. ' The Washington Post, 2021. https://www.washingtonpost.com/world/iraq-militia-assassinations-fear/2021/05/12/05/c0-b1cc-11eb-bc96-fdf55de43bef_story.html
- 18-Norwegian Refugee Council(NRC). 'One in two families in drought-affected Iraq need food assistance. ' NRC, 2021. <https://www.nrc.no/news/2021/december/one-in-two-families-in-drought-affected-iraq-need-food-assistance/>
- 19- Jason Samenow. 'Iranian city soars to record 129 degrees: Near hottest on Earth in modern measurements. ' The Washington Post, 2017. <https://www.washingtonpost.com/news/capital-weather-gang/wp/2017/29/06/iran-city-soars-to-record-of-129-degrees-near-hottest-ever-reliably-measured-on-earth>

الملاحظات:

- تصف الدراسة الوضع المزري الذي آلت اليه الأوضاع في مناطق جنوب العراق الناجمة عن شحة المياه والتغير المناخي ناهيك عن فشل السياسات العامة الناجمة عن أوجه القصور التي اعترت أداء الحكومات على صعيد تقديم الخدمات هناك.
- تشهد مناطق جنوب العراق، ولاسيما مناطق الأهوار ومحيطها، نزوحاً قسرياً الأمر الذي يتسبب بضغوط اقتصادية على المجتمعات المضيفة التي تعاني أصلاً من ارتفاع معدلات البطالة وسوء الخدمات، مما يندّر بتداعيات خطيرة على صعيد الأمن والاستقرار المجتمعي.
- توفر البيئة في جنوب العراق من حيث ارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتردي مؤشرات الأمن الإنساني بوجه عام، مرتعاً خصباً للتجنيد والدفع بمزيد من عسكرة المجتمع، وربما يجنح الكثير من الشباب إلى الانخراط بالجريمة المنظمة أو الأنشطة الأخرى التي تهدد الأمن الوطني العراقي.
- ان سوء إدارة المياه في عموم العراق السبب الرئيس الكامن وراء أزمة المياه التي تشهدها البلاد الآن.
- تحتاج مناطق الجنوب إلى حلول عاجلة وخطط تنمية شاملة تتبناها الحكومات المحلية بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية، مع إيلاء أهمية خاصة لشريحة الشباب هناك.

الملاحظات:

- يجب أن تكون قضية إدارة الموارد المائية أولوية قصوى على أجندة الحكومة مع ضرورة التركيز على الاستراتيجيات التي من شأنها الاستثمار الأمثل للمياه وعدم الاكتفاء بالتنديد بالجانب التركي والإيراني في المحافل الدولية.
- التشديد على استثمار بند المنافع الاجتماعية والبترو دولار التي يتوجب أن تقدمها الشركات النفطية العاملة في جنوب العراق لتحسين مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تعمل بها، فمن شأنها التخفيف من وطأة الفقر والبطالة والتلوث البيئي والأمراض التي تتسبب فيها الشركات العاملة هناك، ناهيك عن إسهامها في إعادة توطين السكان هناك.

محرومون من جنّة عدن:

التدهور البيئي، والأنشطة غير الشرعية، وغياب الاستقرار عند الحدود الجنوبية في العراق

الكاتب:

حارث حسن

اكاديمي عراقي و باحث أول غير مقيم في مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، وزميل أبحاث سابق في جامعة اوربا الوسطى، كما شغل حسن سابقا منصب باحث اقدم غير مقيم برنامج العراق في مجلس الاطلنطي.

المصدر:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

<https://carnegie-mec.org/09/06/2022/ar-pub87216->

التاريخ:

٩ حزيران ٢٠٢٢

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. كرار أنور البديري

العدد 27
شباط 2023



ملخص تنفيذي

شهدت محافظة البصرة العراقية، عند الحدود مع إيران، تدهورًا بيئيًا بسبب النزاع وانخفاضًا في كميات الموارد المائية، بشكل أدى إلى تراجع في الزراعة وتسبب بنزوح الكثير من سكان الأرياف نحو مراكز المدن، فضلًا عن البطالة، والفقر، وازدهار الاقتصادات غير الرسمية وغير الشرعية، ونمو التنظيمات العنيفة. وساهم النفوذ الإيراني الواسع في العراق في استمرار هذه الأوضاع. وإذا بقيت هذه المشكلات من دون معالجة، فستتفاقم حالة اللااستقرار في البصرة وستؤدي إلى تداعيات طويلة الأمد على العراق والشرق الأوسط. تواجه المنطقة الحدودية في البصرة أزمة بسبب تراجع إمدادات المياه، والتلوث، وتغير المناخ، ما تسبب بتدمير القطاع الزراعي الذي كان في ما مضى النشاط الاقتصادي الأساسي في المنطقة. أخفق العراق وإيران في اعتماد مقاربة عابرة للحدود لمعالجة التدهور البيئي، لا بل ازدادت الأمور سوءًا بسبب خلافاتهما على المياه، وخياراتهما الإنمائية الهادفة إلى زيادة الإيرادات النفطية، والحرب التي دارت بينهما خلال الثمانينيات. تسبب تراجع الزراعة جراء التدهور البيئي بإحداث تحول في الظروف الاجتماعية في البصرة. كان عدم الاستقرار في البصرة مدفوعًا بالنزوح من الأرياف، والبطالة، والفقر، وتوسع الاقتصادات غير الرسمية وغير الشرعية، وانتشار الصراعات القبلية والتنظيمات شبه العسكرية العنيفة. استمر هذا الوضع بسبب العلاقة غير المتكافئة بين إيران والعراق، حيث تميل كفة العلاقات الحدودية لمصلحة إيران. وتنطبع هذه العلاقات بنزعة طهران إلى الهيمنة، والتي تتجلى بصورة أساسية من خلال روابطها مع المجموعات المسلحة العراقية غير الدولية وشبه الدولية.



مقدمة

في «أنشودة المطر» الشهيرة، كتب الشاعر العراقي بدر شاكر السياب (1926-1964)، المولود في قرية في محافظة البصرة تقع بالقرب من الحدود العراقية-الإيرانية، «ما مرّ عامٌ والعراق ليس فيه جوع». لا تزال نبرة الأسى في قصيدة السياب صالحة لهذا الزمن، إذ إن جنوب العراق الذي كان في ما مضى من المناطق الأكثر خصوبةً في الشرق الأوسط، والغني بالنفط وغيره من الموارد الطبيعية، يواجه تدهورًا بيئيًا حادًا.

طوال آلاف السنين، اتّصفت المنطقة، التي حُدّدت بأنها موقع جنة عدن الأسطورية، بالأراضي الصالحة للزراعة، بفضل وفرة الأنهار والمجاري المائية التي حوّلتها إلى مهدٍ للحضارة. أما اليوم، فتواجه المنطقة الحدودية حول البصرة أزمة حادة ناجمة بصورة أساسية عن تراجع إمدادات المياه وتوسّع رقعة التصحّر، ما أدّى إلى تدمير القطاع الزراعي الذي كان في السابق النشاط الاقتصادي الأساسي في المنطقة.

ساهمت عوامل عدة في هذا الوضع، منها تغيّر المناخ والارتفاع الإجمالي في درجات الحرارة العالمية. لكن النشاط البشري كان مدمرًا بشكل حاد، ومن مظاهره الخلاف الطويل بين بغداد وطهران على الأراضي والموارد المائية قرب الحدود، وغياب التنسيق والمقاربة المشتركة العابرة للحدود في مجالي الحوكمة وإدارة المياه (انظر الخريطة 1). فقد ساهمت النزاعات بين العراق وإيران، وتركيزهما على الأمن، وسياساتهما المركزية، وسعيهما إلى فرض هيمنتهم في مراحل مختلفة، في سوء الإدارة المنهجي أو في إهمال المناطق المحيطة بالبصرة والتي تتصف بطابعها الطبوغرافي الفريد من نوعه. وإضافةً إلى ذلك، تسارع التدهور بسبب اعتماد سياسات غير مستدامة بيئيًا موجهة نحو الإنماء، وتتمثل بصورة خاصة بالتحوّل نحو اعتماد الإنتاج النفطي كمصدر الأساسي للدخل والعنصر الرئيس الذي يُحدّد أهمية المنطقة.

كانت لهذا الوضع تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة على العراق. فمع تخليّ الفلاحين عن الزراعة ونزوح كثيرين نحو المدن، ارتفعت مستويات البطالة والعمالة الناقصة في البصرة، ما يحفّز على المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي والتهريب، فضلًا عن التجنيد في المجموعات

البصرة-خوزستان: الانهيار

صحيح أن المنطقة الحدودية العراقية-الإيرانية المحيطة بالبصرة تمتلك مقومات كثيرة للازدهار، منها وفرة المياه؛ وموقعها عند حدود وطنية (وامبراطورية في السابق) سهّلت التبادلات المربحة؛ وغناها بالمواد الهيدروكربونية، لكن هذه المزايا حوّلتها أيضًا إلى مكان متنازع عليه تاريخيًا. لقد تبّنى العراق وإيران، على مرّ الزمن، سياسات أدّت إلى تفاقم ظروف المنطقة الحدودية، ما تسبّب بتسارع انهيارها الاقتصادي والاجتماعي.

ثمة ترابط وثيق بين الأفضية الواقعة في الجزء الشمالي من البصرة وتلك الواقعة في جنوبها الشرقي، ومنها القرنة وشط العرب وأبو الخصب والفاو، في إطار منظومة بيئية تكوّنت من التقاء الكثير من الأنهار والروافد والأهوار. يلتقي نهرا الفرات ودجلة في القرنة، ومن هناك يصبّان في شط العرب (المعروف أيضًا بـ«أروند رود» في اللغة الفارسية). يقع شط العرب عند المدخل الشمالي للخليج العربي الذي يصبّ فيه. **وينبع نهران آخران، كارون والكرخة، من إيران ويصبّان في شط العرب، فيؤمّنان نحو 30 في المئة من مياهه العذبة.** وعلاوة على ذلك، يصبّ هور الحمّار الواقع شمال غرب البصرة والمتمّصل بهور الحويّزة، في شط العرب. يبلغ طول شط العرب نحو 192 كيلومترًا ويتراوح عرضه من 250 مترًا في القرنة إلى 750 مترًا عند منبعه في رأس البيشة. وتؤمن شبكة مجاريه نظامًا أساسيًا للري وتصريف المياه في منطقة أوسع مساحة. وإضافةً إلى ذلك، شط العرب هو المصدر الرئيس لمياه الشرب لسكان محافظة البصرة.

تاريخيًا، استقطبت وفرة الموارد المائية في المنطقة المستوطنات البشرية والأنشطة الاقتصادية المتمحورة حول الزراعة والصناعات الغذائية ومصايد الأسماك وتدجين الحيوانات. وظهرت دول-مدن قديمة مثل أور وكيش والوركاء وسوسة في المنطقة أو بجوارها. لقد أنتجت الأراضي الخصبة في البصرة وفي إقليم خوزستان (الأهواز) الإيراني الذي يقع عند حدود محافظة البصرة العراقية، محاصيل كانت أساسية للاقتصاد الوطني في كلا البلدين، مثل القمح والشعير

والأرز والبلح (التمر) والخضار. وكانت المنطقة المحيطة بشط العرب، والتي تحتوي على أعداد كبيرة من أشجار النخيل، من كبار موردي البلح في العالم.

كانت الروابط الاجتماعية والثقافية بين البصرة وخوزستان قوية جدًا أيضًا. قبل قرون، هاجرت القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية إلى المنطقة الحدودية الحالية واستقرت هناك (انظر الخريطة 2). يتركز في إقليم خوزستان الجزء الأكبر من الأقليات العربية في إيران، ما يفسر الروابط العرقية والدينية واللغوية الوثيقة للإقليم مع سكان البصرة. وفضلاً عن ذلك، خضعت خوزستان وأجزاء في جنوب العراق لحكم السلالات العربية نفسها، وأبرزها كانت إمارة بني كعب. إذًا، فصل خط حدودي أنشئ في الزمن الحديث بين منطقتين كان يمكن أن تشكلا جزءًا من بلد واحد، وأصبحت العداوة السمة الطاغية في مكانٍ كان يجب أن تحكمه المصالح المشتركة.

على مر قرون عدة، اندلعت خلافات بين الإمبراطورية العثمانية والسلالات الحاكمة لبلاد فارس، سواء كانت الصفوية أم القاجارية، على طول الحدود الحالية. وقد وقع الطرفان سلسلة معاهدات وبروتوكولات لترسيم حدودهما، منها معاهدة أرضروم الثانية التي أبرمت في العام 1847 ونصت على إخضاع شط العرب بكامله للسلطة العثمانية. وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، انتقلت السيطرة على المجرى المائي إلى العراق، لكن الخلافات على الحدود مع إيران كانت تتجدد من حين لآخر، ولا سيما حول مسائل الملاحة.

حاولا معالجتها من خلال توقيع اتفاق الجزائر في العام 1975، والذي أسفر عن إنهاء الدعم الإيراني لثورة الأكراد في العراق مقابل اعتراف الحكومة العراقية بأن خط التالوك، أي خط الوسط في قناة شط العرب الصالحة للملاحة، يشكّل الحدود الفاصلة مع إيران. وقد منح ذلك إيران السيادة وحق الملاحة في جزء من المجرى المائي، حتى لو أن الخلافات مستمرة حتى يومنا هذا حول موقع خط التالوك في بعض الأماكن.

في أعقاب الثورة الإيرانية في العام 1979، أبطل الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين اتفاق الجزائر واجتاح خوزستان، مستغلاً الفوضى التي عمّت إيران بعد الثورة. لكن الإيرانيين طردوا الجيش العراقي من خوزستان في العام 1982، وأقدموا حتى على احتلال قضاء الفاو جنوب شرق البصرة في العام 1986. وبما أن الجزء الشرقي من محافظة البصرة تحوّل إلى جبهة أساسية في الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، كانت للنزاع العسكري تداعيات كبيرة على السكان وألحق أضرارًا بالغة بالزراعة وأنماط الحياة التقليدية. فقد فرّ أكثر من نصف السكان من منطقتي شط العرب وأبو الخصيب، وانتقلوا للإقامة في أماكن أخرى من البصرة وجنوب العراق. غادر نحو 90 في المئة من سكان الفاو، وتدهورت الظروف البيئية ونوعية التربة إلى حد كبير بسبب العمليات العسكرية.

استمر الضرر في التسعينيات في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت. بعد طرد القوات العراقية خلال حرب الخليج في العام 1991، اندلع تمرد في جنوب العراق عمدت الحكومة في إثره إلى تجفيف الأهوار من المياه. ثمة خلاف حول الدوافع وراء هذه الخطوة، ولكنها ساهمت في منع المتمردين من الحصول على ملاذ يتحصنون فيه. وفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اختفى 90 في المئة من الأهوار بحلول العام 2000، ما تسبب أيضًا بانخفاض تدفق المياه العذبة إلى شط العرب، وبالتالي ارتفاع مستويات الملوحة. وقد خسرت الأهوار، على الرغم من محاولات إعادة تعبئتها بالمياه بعد الاجتياح الذي قادته الولايات المتحدة في العام 2003، نحو 50 في المئة من مساحتها قبل التجفيف، ويُتوقع أن تخسر المزيد في السنوات المقبلة بسبب إنشاء سدود جديدة، وتحويل مجاري الأنهار في تركيا وإيران، وتغيّر المناخ.

إضافةً إلى تأثيرات النزاع العسكري وإعادة هندسة البيئة في المنطقة لأسباب أمنية، أدت النماذج الإنمائية التي اعتمدها العراق وإيران دورًا أيضًا في استفحال الظروف البيئية. وهذه النماذج أملت أهداف الدولتين الساعيتين إلى رفع أرباحهما إلى أقصى حد من خلال زيادة محاصيل بعض المنتجات الزراعية المحددة، والتحصّر، والتصنيع. وقد أدّى ذلك إلى الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، نظرًا إلى أن السلطات أولت اهتمامًا محدودًا للاعتبارات البيئية والثقافية.

من مظاهر هذه المقاربة الإنمائية إنشاء السدود وتحويل مجاري الأنهار. في العقود الأربعة الماضية، نفّذت تركيا وإيران، وكلتاهما من بلدان المنبع، مشاريع كان لها تأثير كبير على بلدان ومناطق المصب مثل شط العرب. وقد تسببت السدود التركية بخفض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات إلى مستويات غير مسبقة تاريخيًا، في حين أن المشاريع التي نفّذت في إيران لتنظيم الهيكلية المائية لنهري كارون والكرخة وتحويل مجراهما، تسببت بتراجع إضافي في كميات المياه العذبة التي تصبّ في شط العرب. ففي الفترة الممتدة بين العامين 2011 و2017، شُيّدت خمسة سدود عند رافد الكرخة، وأنشئ سد كتوند الضخم عند رافد كارون، الذي كان يؤمّن نحو 20 في المئة من الاستهلاك المائي في محافظة البصرة.

أدت هذه المشاريع، إضافةً إلى الجفاف الواسع النطاق وارتفاع درجات الحرارة في المنطقة وما نجم عنه من زيادة تبخّر المياه، إلى تراجع نوعية المياه في شط العرب. فقد ارتفعت مستويات الملوحة إلى درجة غير مسبقة، ولا سيما أن مياه البحر بدأت تصب في المجرى المائي بسبب انخفاض تدفق المياه باتجاه البحر. وأظهرت دراسة أن تركّز إجمالي المواد الصلبة الذائبة، في شط العرب قرب الفاو، ارتفع من 1.25 غرام في اللتر الواحد في 1977-1978 إلى 3.26 غرامًا في اللتر في 2017-2018.

وقد انعكست التداعيات المضرّة لمقاربة التحديث الهرمية (من أعلى إلى أسفل) التي اعتمدها العراق وإيران أيضًا في الإنتاج النفطي. فقد كان اعتماد البلّدين على النفط باعتباره المصدر الرئيس للدخل الوطني،

عاملاً أساسياً في إهمالهما للأثر البيئي. في الواقع، يضم جنوب العراق وخوزستان احتياطات نفطية تُعتبَر من الأكبر حجماً في العالم، منها حقول مشتركة مثل حقلي مجنون والفكة. منذ بدء التنقيب عن النفط في الإقليمين في مطلع القرن العشرين، أعطت بغداد وطهران الأولوية لتوسيع إنتاجهما النفطي هناك، ولا سيما أن موقعهما قرب البحر ساهم في تسهيل التصدير.

من تداعيات الصناعة النفطية زيادة التلوث في شط العرب وقنوات الأنهار. فقد خلصت دراسة في العام 2020 إلى أن المنتجات الثانوية الناجمة عن الإنتاج النفطي هي عامل أساسي في المستويات المرتفعة للتلوث بواسطة المعادن الثقيلة. واشتملت مصادر التلوث البشرية الأخرى على الأسمدة، ورواسب مياه الصرف الصحي، ونفايات ورش تلحيم المعادن. وقد تسبب التلوث بإصابة ما لا يقل عن 118,000 شخص من أبناء البصرة بالأمراض ودخولهم المستشفيات في العام 2018، ما أدى إلى اندلاع احتجاجات عنيفة في أوساط السكان.

لقد سعت الحكومة العراقية إلى معالجة المسألة من خلال إيجاد مصادر بديلة لمياه الشرب، ما ساهم في التخفيف قليلاً من وطأة المشكلة لكنه لم يؤدِّ إلى تغيير جوهري. ومردّد ذلك إلى إخفاق العراق في إقناع تركيا وإيران بزيادة تدفقات المياه، وإلى الفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية وسوء الإدارة المزمن للموارد المائية. والحال هو أن إيران تواجه مشكلة مماثلة، ولا سيما في خوزستان حيث اندلعت احتجاجات في تموز/يوليو 2021 جرّاء الأزمة المائية الحادة التي تسبب بها الجفاف وتحويل المياه إلى مناطق أخرى. وإضافةً إلى استخراج النفط، تسببت المشاريع الصناعية والإنتاج المكثف لمحاصيل غير محلية، مثل قصب السكر، بمستويات تلوث مرتفعة، وأحدثت أزمة بيئية في خوزستان. على الرغم من أن العراق وإيران يواجهان تحديات متشابهة وكارثة بيئية عابرة للحدود، فإنهما لا يزالان بعيدين جدّاً عن وضع سياسة مشتركة للتعامل مع التهديدات المُحدقة بالبيئة، فكم بالأحرى إعطاء الأولوية لمعالجتها. ثمة هواجس أخرى تُورقهما في المنطقة الحدودية، وتشمل زيادة الإنتاج النفطي وبناء سكة حديد بين خوزستان والبصرة.

علاوةً على ذلك، زادت إيران نفوذها في العراق من خلال تحالفاتها مع المجموعات العراقية شبه العسكرية التي تسبب وجودها بإضعاف الدولة العراقية، ما يحد من قدرة هذه الأخيرة على تحدي القيود التي تفرضها إيران على تدفق المياه عبر الحدود.

لقد شهدت هذه المنطقة الحدودية، التي كانت تُعرف فيما مضى بأراضيها الخصبة وثروتها الزراعية، تحولاً كبيراً بفعل الانتقال إلى اقتصاد قائم على النفط، والمقاربة التحديثية المركزية الطابع والمدمرة للبيئة، والنزاعات الدائرة بين العراق وإيران على الأراضي والموارد. لقد تكبّدت المنطقة، في غضون عقود قليلة، أضراراً هائلة يعاني المجتمع العراقي اليوم تبعاتها الجسيمة.

عناصر انعدام الاستقرار الطويل الأمد في البصرة

أحدث الدمار البيئي في المنطقة الحدودية المحيطة بالبصرة تحولاً في الأوضاع الاجتماعية في جنوب العراق، الأمر الذي كان له أثر سلبي جدّاً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وحدث ذلك في سياق أوسع من العلاقات العراقية-الإيرانية المتبدّلة التي غيرت ميزان القوى عند الحدود لمصلحة إيران، ما تسبّب بتعقيد الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل الأبرز في المحافظة. ويُتوقع أن تزداد الأوضاع سوءاً في ضوء الاختلاف الكبير في الأولويات بين بغداد وطهران في المنطقة.

النتيجة الأوضح للنزاعات المتعددة والتدهور البيئي في محافظة البصرة كانت اضمحلال الزراعة، ما أدّى إلى نزوح كثيف، وزيادة البطالة والفقر، وتفاقم اللائقين الاجتماعي، وإلى تنافس محموم على الموارد. فخلال الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين، نزح قسم كبير من سكان المناطق الشرقية للمحافظة. وقد غادر نحو 90 في المئة من أبناء الفاو المدينة في العام 1986، ونزح ما لا يقل عن نصف السكان من منطقتي شط العرب وأبو الخصب. وتعرّضت بعض القرى لدمار كامل في القتال. ومعظم المزارعين الذين كانوا يقيمون قرب الحدود هجروا أراضيهم وانتقلوا إلى ضواحي المدن الجنوبية. وألحقت المحاولات التي

بذلتها الحكومة لفرض الأمن في المنطقة أضرارًا جسيمة ببساتين النخيل التي اعتُبرت ملاذات مُحتملة للقوات الإيرانية. فخلال الحرب، تمّ اقتلاع أو تدمير حوالي 8 ملايين شجرة نخيل. وعمومًا، لحق الدمار بما يقارب 80 في المئة من بساتين النخيل المحيطة بشط العرب بسبب الصراع، ونقص المياه، وارتفاع مستويات الملوحة في الممر المائي.

وحتى بعد وقف إطلاق النار في العام 1988، لم يعد جميع النازحين إلى مناطقهم. فعلى سبيل المثال، لم يتجاوز عدد العائدين إلى ديارهم من سكان الفاو نسبة 10 في المئة. تعافت مناطق أخرى بشكل أفضل، لكنها شهدت أيضًا تحولات في تركيبها الديموغرافية. فقد استقر عدد كبير من سكانها في المدن الجنوبية التي لجأوا إليها خلال الصراع وحلّ محلهم وافدون جدد أتوا من مناطق أخرى، كالأهوار. علاوةً على ذلك، أدت أزمة الخليج بين العامين 1990 و1991 إلى ثني الناس عن العودة، نظرًا إلى قرب البصرة من الكويت، التي كان الجيش العراقي قد اجتاحتها لتوّه. كذلك، تسببت تأثيرات هذه الصراعات المتتالية باندلاع انتفاضة في العام 1991، في أعقاب الهزيمة العسكرية في الكويت، وقامت القوات التابعة للنظام بسحقها من دون رحمة.

لكن العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق خلال تسعينيات القرن المنصرم دفعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لإعادة إحياء قطاع الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى المواد الغذائية. ويُزعم أن تجفيف الأهوار حتى كان مدفوعًا بمشروع قديم لتأهيل ملايين الهكتارات من الأراضي التي تنحسر عنها المياه، فيما أنشأت الدولة أيضًا قناة لتصريف مياه الري الملوثة. وتميّزت تلك الفترة بتنشيط قطاع الزراعة، ولو أن ذلك لم يكن كافيًا لإحداث قطيعة كبيرة مع نمط النزوح من الأرياف الذي دام عقودًا من الزمن. ففي العام 1947، كان 60 في المئة من العراقيين تقريبًا يعيشون في المناطق الريفية، في حين أن النسبة اليوم تقلّ عن 30 في المئة. في الواقع، تسارعت وتيرة النزوح من الأرياف بعد العام 2003 مع استئناف تصدير النفط، فضلًا عن اللامبالاة التي أظهرتها الحكومات العراقية المتعاقبة حيال تنمية الزراعة وتعزيز قدرة المزارعين على

منافسة المنتجات الزراعية المستوردة. ولم تؤدّ موجات الجفاف المتكررة والانخفاض الكبير في المياه العذبة سوى إلى تعزيز هذا التوجه. منذ السبعينيات خصوصًا، أثر الاعتماد المتزايد على النفط وإهمال الزراعة على مناطق شرق البصرة بطرق عدّة. أولًا، أصبحت البصرة مركزًا رئيسًا لإنتاج النفط، وبالتالي باتت من بين المناطق الأكثر تضررًا من التلوث. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من أكبر حقول النفط في العراق تقع في هذه المنطقة أو بالقرب منها، وهي غرب القرنة ومجنون وحلفايا. ثانيًا، ساعدت عائدات النفط، ولا سيما حين كانت أسعار النفط مرتفعة بين العامين 2005 و2013، الحكومات العراقية على إرساء الاستقرار ورفع قيمة الدينار العراقي في وقت شهدت فيه دول مجاورة كإيران وتركيا انخفاضًا في قيمة عملاتها. وحقّق ذلك توجه الاقتصاد نحو الاستيراد. وفي حين تمّ استيراد المنتجات الزراعية الرخيصة الثمن من إيران وتركيا، تراجعت قدرة المحاصيل المحلية على المنافسة، ما شجّع بشكل إضافي على التخلي عن الزراعة.

لقد لجأت الحكومة في بعض الأحيان إلى فرض قيود على استيراد منتجات معينة، على غرار الطماطم وغيرها من الخضروات، بهدف دعم المزارعين المحليين. لكن، ثبت أنه من الصعب إعادة تنشيط القطاع الزراعي في ظل غياب ضمانات أخرى للمزارعين (مثل توفير الأسمدة والدعم الفني والتقني، وضمان توافر كميات كافية من المياه، وشراء الفائض غير المُباع من المحصول)، فضلًا عن وجود تقنيات ري عفا عليها الزمن، ونقص المياه، وازدياد مستويات ملوحتها. علاوةً على ذلك، تسببت هذه الظروف السيئة في العام 2021 بارتفاع أسعار الخضروات، ما دفع السكان والمسؤولين المحليين إلى الاحتجاج والمطالبة بفتح معبر الشلامجة الحدودي مع إيران في قضاء شط العرب للسماح باستيراد الطماطم التي تُعتبر مكونًا أساسيًا في المطبخ العراقي. وتعيّن على الحكومة أيضًا تخفيف القيود الحدودية والسماح بدخول كميات محدّدة من الطماطم. وفيما تراجعت الأنشطة الزراعية على الجانب العراقي، سعت الحكومة الإيرانية إلى زيادة صادراتها الزراعية في محاولة لرفع إيراداتها خلال فترة خضوعها للعقوبات الأميركية.

ثالثًا، حوّل الاعتماد على النفط الفرص الاقتصادية بحيث باتت الزراعة أقل جاذبية مقارنةً مع الأنشطة الأخرى. فقد نزح عدد كبير من الناس إلى المدن بحثًا عن وظائف في القطاع العام أو مع قوات الأمن أو في قطاع الخدمات. إضافةً إلى ذلك، انضمت أعداد كبيرة من المتطوعين من أسر الفلاحين في البصرة إلى المجموعات شبه العسكرية التي قاتلت تنظيم الدولة الإسلامية بعد العام 2014. وتابعوا بعدئذٍ العمل ضمن هذه المجموعات، وانخرط بعضهم في أنشطة غير مشروعة.

لذا، من غير الممكن فصل ما يمكن تسميته «إضفاء الطابع الميليشياوي» على المجتمع العراقي، ولا سيما في البصرة وجنوب العراق، عن عمليات النزوح الواسعة النطاق، وتفكك أنماط الحياة الريفية، وبروز الريعية النفطية. ففي سياق الدولة الضعيفة، لم تسع الميليشيات والمجموعات شبه العسكرية إلى ملء الفراغ القائم وحسب، بل أصبحت أيضًا أشبه بمؤسسات اقتصادية تستخدم العنف أداةً للابتزاز. وبحكم الموقع الجغرافي الذي تتمتع به البصرة، إذ تحدّها إيران والكويت وتمتلك أكبر إمدادات نفطية في العراق فضلًا عن الميناء الوحيد، اعتُبرت هذه المحافظة مثالية للراغبين في الاستفادة من مصادر ثروتها. لهذا السبب، أصبحت بدءًا من العام 2003 أرضًا خصبة لانتشار المجموعات شبه العسكرية والميليشيات، ما أدّى إلى تفاقم حالة اللااستقرار فيها وأسفر عن تداعيات ألفت بظلالها على المناطق الحدودية والعلاقات عبر الحدود.

وقد أدّى تدهور المناطق الريفية إلى تداعيات أخرى أيضًا، ليس أقلها تبدل طرق استغلال سكان الريف لأراضيهم. وحتى العائلات الكثيرة التي بقيت في أراضيها عمدت إلى البناء في ممتلكاتها أو بيعها إلى شركات البناء أو الإسكان لتطويرها، على الرغم من أن القانون العراقي يحظر تحويل الأراضي الزراعية إلى عقارات سكنية. ونتيجةً لذلك، تمّ تحويل ما بين 20 و23 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة في قضاء شط العرب إلى عقارات سكنية أو تجارية. ويعبّر ذلك عن الخيارات المحدودة المتاحة للتعامل مع النمو الديموغرافي في المنطقة وعجز الدولة عن إنفاذ قوانينها الخاصة أو تقديم بدائل. علاوةً على ذلك، أدّى ذلك إلى بروز مصدر آخر للصراع نتيجة

الخلافات على الأراضي التي تكون في الغالب غير مسجلة بشكل قانوني أو فر أصحابها من العراق منذ فترة طويلة. نتيجةً لهذه الديناميكيات، برزت ظاهرتان متداخلتان في محافظة البصرة، ما زاد من انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتتمثل الأولى في «تريف المدينة»، على حدّ تعبير سكان المدن في البصرة. ويشير ذلك إلى النزوح الجماعي من المناطق الريفية والأهوار إلى المراكز الحضرية، حيث يحمل النازحون ثقافتهم الريفية معهم. وزاد هذا النزوح أيضًا الضغوط الممارسة على المراكز الحضرية المكتظة أساسًا بالسكان، والتي تعاني من تردي خدماتها العامة. وفي بعض الأحيان أدى سوء هذه الخدمات إلى اندلاع احتجاجات، بما فيها تلك التي استمرت أسابيع عدّة في العام 2018.

أما الظاهرة الثانية فتتمثل في موجة التحضر العشوائي للمناطق الريفية في شرق محافظة البصرة من خلال الاستغلال المتزايد للأراضي الزراعية لأغراض سكنية وتجارية. وتتمثل إحدى نتائج تحويل الريف إلى مساحات مبنية في إرهاب البنية التحتية الهشة في المنطقة. ففي قضاء شط العرب على سبيل المثال، ابتكر الناس طرقًا مرتجلة للتخلص من مياه الصرف الصحي في الأنهار، ما زاد من مستوى التلوث فباتت المياه غير صالحة للشرب. والنتيجة الثانية أن التخلي المتزايد عن الزراعة، التي تُعدّ نشاطًا إنتاجيًا، دفع المزيد من الناس إلى الانخراط في قطاع الخدمات المشيع أساسًا والاقتصاد غير الرسمي.

نتيجةً لهذه التطورات، عمدت بعض المجموعات القبلية التي نزحت جماعيًا من الأهوار واستقرت على مشارف مدينة البصرة وغيرها من المناطق إلى اعتماد وسائل غير قانونية لتأمين الموارد. فبالنسبة إلى السكان الراسخين في المنطقة، أسفر نزوح قبائل الأهوار إلى مناطق مثل شط العرب عن زعزة النسيج الاجتماعي وتسريع وتيرة التمدين العشوائي في مناطقها الريفية. وقد انخرطت بعض هذه القبائل في نزاع مسلح مع مجموعات أخرى سعيًا إلى السيطرة على الأراضي أو الحصول على الموارد المائية. حتى إنها هدّدت شركات النفط لتأمين وظائف أو عقود لأفراد من القبيلة، وهي طريقة تتبناها أيضًا المجموعات شبه العسكرية

المتنفذة. وما انفكت أنماط جديدة من الممارسات الابتزازية تتطور، فاتسع نطاق الاقتصاد غير الشرعي والسوق السوداء. وقد فاقم ذلك انعدام الأمن الاجتماعي والسياسي، وزرع بذور الصراعات المستقبلية. يقع التهريب في صلب الأعمال غير القانونية التي تمارسها المجموعات المسلحة، وينقسم إلى نوعين: يُجرى النوع الأول من أنشطة التهريب من خلال المعبر الحدودي الرسمي الوحيد بين البصرة وخوزستان، أي معبر السلامة الحدودي، فيما يتم النوع الثاني من أنشطة التهريب من خلال نقاط حدودية غير رسمية. يقع معبر السلامة في منطقة شط العرب، ويُعدّ أحد أكبر المعابر الحدودية الرسمية السبعة بين العراق وإيران وأكثرها نشاطًا. وللحصول على صورة واضحة حول حجم الحركة هناك، يعبر آلاف الحجاج الشيعة معبر السلامة بشكل منتظم لزيارة المقامات الدينية في البلدين. وفي العام 2021، عبرت حوالي 600 شاحنة حمل يوميًا هذا المعبر، وغالبًا ما كانت محملة ببضائع إيرانية لبيعها في الأسواق العراقية. وبعد انهيار الجهاز الأمني لنظام البعث السابق في أعقاب الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، بدأت المجموعات المسلحة العراقية المدعومة من الحرس الثوري الإيراني في إنشاء معازل لها في البصرة وعلى طول المنطقة الحدودية، بما فيها معبر السلامة. وحتى بعد استعادة الحكومة السيطرة على المعبر، حافظت هذه المجموعات على درجة كبيرة من النفوذ هناك، بحسب السكان المحليين.

اتخذت السلطات العراقية تدابير عدة للحدّ من نفوذ المجموعات المسلحة على المعابر الحدودية، ومنها فكّ ارتباط هيئة المنافذ الحدودية، التي تتولى الإشراف على المعابر، بوزارة الداخلية، وتحويلها إلى هيئة مستقلة يُشرف عليها رئيس مجلس الوزراء. وأدّى ذلك إلى تعيين مدير جديد لمعبر السلامة في العام 2020، لا تربطه أي علاقة بالمجموعات المسلحة. لكن، على الرغم من هذه التدابير، تواصل المجموعات المسلحة استخدام المعبر لتحقيق مصالحها الخاصة، مستفيدةً من طابعها الهجين. فهي جزءٌ من الدولة العراقية بحكم انتمائها إلى وحدات الحشد الشعبي، التي تُعدّ منظمة تنضوي تحت رايتها المجموعات شبه العسكرية التي تتلقى رواتب من الحكومة؛ وفي الوقت نفسه، هي خارجة

عن سلطة الدولة وتتبع قادة الفصائل الذين ينسّقون مع الحرس الثوري الإيراني بشكل مستقل عن الدولة العراقية.

لكن أنشطة المجموعات المسلحة لا تقتصر على المسائل العسكرية. فقد أقامت شركات مع شركات خاصة في البصرة، إذ توفر لها الحماية وتسهل استيرادها للسلع مقابل مكاسب مالية. ويبدو أن إحدى هذه الشركات، المتخصصة في قطاع البناء، حصلت على عدد كبير من المشاريع المهمة في المحافظة، وربما استفادت من علاقاتها مع الأحزاب السياسية والمجموعات المسلحة.

أما النوع الثاني من أنشطة التهريب، أي تلك التي تتم عن طريق المعابر الحدودية غير الرسمية، فعادةً ما تقوم بها شبكات إجرامية، يرتبط بعضها بمجموعات مسلحة. وثمة نقاط تهريب عدّة بين شرق محافظة البصرة وخوزستان، معظمها في أفضية شط العرب وأبو الخصب والقرنة، فضلاً عن نقاط تهريب بحرية في قضاء الفاو (انظر الخريطة 3). وتتوّع أنشطة التهريب، وقد تشمل المخدرات والأسلحة والعملات المزوّرة والمواشي والدراجات النارية والأدوية والعملات الأجنبية كالดอลลาร์ الأميركي.

وخلال السنوات القليلة الماضية، ازداد الإتيار بالمخدرات من إيران إلى العراق. في التسعينيات، كان العراق في الدرجة الأولى بلد عبور للمخدرات القادمة من إيران قبل توزيعها على دول أخرى، ولا سيما دول الخليج. وكان نظام البعث يُشرف على هذه التجارة ويعتبرها وسيلة لتحقيق الأرباح خلال فترة خضوعه للعقوبات الدولية. وفي حين أن العراق لا يزال بلد عبور للمخدرات، بات اليوم أيضاً بلد مقصد لأنواع عدّة، بما فيها الحشيش والميثامفيتامين البلوري والكبتاغون. وتشير تقارير رسمية وغير رسمية إلى أن تعاطي المخدرات في العراق بات منتشرًا على نطاق واسع وبات يشكّل رهنًا تهديدًا أمنيًا أساسيًا. وتمّ تحديد منطقة السبية الحدودية في قضاء أبو الخصب كواحدة من نقطتي دخول رئيسيتين للمخدرات. وخلال السنوات القليلة الماضية، تسارعت وتيرة تعاطي المخدرات في جنوب العراق، ولا سيما تلك الرخيصة الثمن كالميثامفيتامين البلوري. علاوةً على ذلك، تحدّث السكان عن قيام البعض بزراعة المواد المخدرة في بعض مناطق جنوب العراق، وبخاصة ميسان.

محرومون من جنة عدن:

وثنى بلائمة ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات في غالب الأحيان على البطالة، واندثار أنماط الحياة القديمة، وازدهار الميليشيات والمنظمات الإجرامية، وضعف سيادة القانون.

صحيح أن تهريب المخدرات كان يتم في الماضي من خلال الأفراد، ولا سيما في صفوف الحجّاج الذين يحملون كميات صغيرة سواء للبيع أو للاستهلاك الشخصي، إلا أنه بات اليوم نشاطاً أكثر تعقيداً، وتسيطر عليه شبكات الجرائم المنظمة والميليشيات. ويبدو أن المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى إيران والعراق وسورية ولبنان على ساحل البحر الأبيض المتوسط، تطوّرت لتصبح منطقة مترابطة لإنتاج المخدرات والإتجار بها واستهلاكها.

الخريطة 2: معبر الشلامجة الحدودي وبعض نقاط التهريب المعروفة



في هذا السياق، أشار بعض السكان المحليين في الفاو إلى أن معظم تجار المخدرات الكبار في منطقتهم يتحالفون مع الأحزاب الحاكمة والمجموعات شبه العسكرية. ويعملون في هذه المنطقة لأن تهريب المخدرات عبر موانئها غير الرسمية أسهل، وبإمكانهم الفرار إلى مدينة عبادان الإيرانية المجاورة إذا لاحقتهم قوات الأمن. وتحدث بعض المراقبين العراقيين عن أن المجموعات السياسية وشبه العسكرية الإسلامية متورطة بشكل كبير في تجارة المخدرات لأن بعض الفقهاء الإسلاميين لا يحظرون استهلاكها أو الإتجار بها، وأيضًا لأنها يمكن أن تكون مفيدة في إثبات الزخم السياسي للشباب سياسيًا والتحكّم بهم. لكن التفسير الأكثر إقناعًا هو ببساطة أن تجارة المخدرات مدرة للربح بسبب ضعف الدولة، وانهيار الأنشطة الاقتصادية التي كانت مهيمنة في السابق، وازدياد عدد المجموعات المسلحة التي تسعى وراء الموارد المالية.

واقع الحال أن الخصومات بين المجموعات المسلحة في جنوب العراق تُعزى جزئيًا إلى محاولات كلٍّ منها التحكم بأنشطة التهريب والابتزاز في المنطقة الحدودية للمحافظتين. وقد تحولت تلك الخصومات في بعض الأحيان إلى أعمال عنف أسفرت عن اغتيالات متبادلة. وفي شباط/فبراير من العام 2022، قُتل كبير القضاة المناهض للمخدرات في ميسان، على يد فصيل مسلح يُعتقد أن له علاقة بتهريب المخدرات في المنطقة. ومن الواضح أن إضفاء الطابع الميليشياوي اقترن مع تراجع النشاط الزراعي والتدهور البيئي، في ظل عجز الدولة عن توفير بدائل واختراقها من قبل المجموعات المسلحة نفسها التي عارضت سلطتها.

إضافةً إلى ذلك، ترتبط هذه الديناميكيات بالسياق الجيوسياسي الأوسع الذي يرسم معالم الوقائع السياسية والأمنية في شرق البصرة. وفيما اعتُبرت هذه المنطقة، مع محافظة خوزستان المجاورة، من المناطق المتنازع عليها إقليميًا بين العراق وإيران، رجحت كفة التوازن الجيوسياسي بشكل كبير لصالح إيران عقب الغزو الأميركي للعراق في العام 2003. وقد سهّلت ذلك سنوات الفوضى الطويلة التي شهدتها العراق، فضلًا عن الصراعات الداخلية، وانهيار مؤسسات الدولة. وقد دعمت إيران في البداية المجموعات الشيعية المسلحة التي حاربت الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة، ثم دعمت

بدءًا من العام 2014 إنشاء قوات الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وقد انتشر الكثير من المجموعات المسلحة التي انبثقت عن هذه النزاعات في المنطقة الحدودية، سواء كجزء من المؤسسات الرسمية، مثل وزارة الداخلية أو قوات الحشد الشعبي، أو من دون إذن من الحكومة. وقد تمخّص عن النفوذ الإيراني القوي على هذه المجموعات وضع وصفه مراقب عراقي بأنه «الإدارة الإيرانية لجانبَي الحدود». لكن الحقيقة أكثر تشابكًا وتعقيدًا، نظرًا إلى وجود مؤسسات رسمية أخرى واستقلالية بعض المجموعات المسلحة العراقية عن الحرس الثوري بشكل متزايد، بعد أن نجحت في بناء قاعدة موارد مستقلة من خلال رواتب الدولة والعقود وشبكات الأعمال والتجارة غير المشروعة. مع ذلك، يعبّر الميل إلى رؤية الحدود من هذا المنظار عن نطاق النفوذ الإيراني. فقد بدأت طهران تنظر إلى الحدود بشكل كبير ليس على أنها تخوم يجب الدفاع عنها، بل على أنها معبر تستخدمه لتصدير قوتها العسكرية والاقتصادية، فضلًا عن إيديولوجيتها. والدليل على ذلك سعي إيران المُنمنهج إلى إقامة جسر بري يربطها بالبحر الأبيض المتوسط، وتوسيع تمدد ما يُسمّى محور المقاومة، الذي هو عبارة عن تحالف غير رسمي من دول ومليشيات تقودها طهران وتهدف بالدرجة الأولى إلى معارضة سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.

وغالبًا ما يعبر أفراد المجموعات المسلحة العراقية الحدود للدخول إلى إيران، أحيانًا هربًا من مذكّرات توقيف صادرة بحقهم في العراق. وأفيد بأن أجهزة الأمن الإيرانية توفّر لهم الحماية في الكثير من الأحيان. وهذا ما حدث على سبيل المثال مع أفراد خلية عراقية تابعة لميليشيا مقربة من إيران في البصرة اتُّهموا بقتل ناشطين عراقيين. وكانت هذه المجموعات قد اتَّهمت هؤلاء المتظاهرين بالتخابر مع الولايات المتحدة. إضافةً إلى ذلك، غالبًا ما يجري نقل الأسلحة عبر معبر الشلامجة وغيره من المنافذ الحدودية، ولا سيما معبر الشيب الواقع في محافظة ميسان، من دون معرفة قيادة القوات المسلحة العراقية أو الحصول على موافقتها، وذلك لأسباب متعلقة بالأجندة الجيوسياسية لمحور المقاومة.

استخدم المسؤولون الإيرانيون الحدود مع العراق كوسيلة لتحقيق مصالحهم الخاصة ولضمان ألاّ يعمد العراق بعد الآن إلى تهديد الأمن

القومي الإيراني. لكن هذا لم يترك هامشاً يُذكر لتلبية حاجات وأولويات المجتمعات المحلية في البصرة، بل عزّز قدرات المجموعات غير الدولية وشبه الدولية العراقية التي انخرطت في أنشطة غير مشروعة واستفادت من تفكك مؤسسات الدولة العراقية وضعف دولة القانون، ما أسهم في استمرار حالة اللااستقرار. ولم يسهم ذلك في تقويض السيادة العراقية فحسب، بل أشعل أيضاً التوترات المرتبطة بالأعمال العدائية والخصومات الداخلية للمجموعات شبه العسكرية. ومن شأن هذه التطورات أن تحوّل المنطقة الحدودية مجدّداً إلى ساحة نزاع بين طهران وبغداد، ولا سيما إذا حكمت العراق حكومة ذات توجهات قومية.

حتى الآن، لم يظهر العراق أنه قادرٌ على تغيير هذا الوضع. فالمقاربة الإيرانية لإدارة وضمان أمن معابرها الحدودية وهيئات الجمارك التابعة لها، تتسم بدرجة أعلى من الانضباط والرقابة من نظيرتها على الجانب العراقي. وقد أسفر تعدّد الجهات الأمنية والإدارية في العراق وغياب رؤية موحدة حيال طبيعة العلاقة والتبادلات مع إيران عن قدر كبير من الارتباك والبلبلة. وحتى عمليات بسيطة مثل تنظيم توافد الحجّاج أو استيراد الخضروات عبر الحدود الإيرانية العراقية تبدو أحياناً فوضوية.

نظرًا إلى هذا التفاوت في القوة، لم ترّ إيران ضرورة للاستجابة إلى الشكاوى العراقية المتعلقة بتحويل مجاري أنهار وروافد بعيدًا عن الأراضي العراقية. وقد أدّى ذلك إلى تداعيات ألفت بظلالها ليس على البصرة فحسب، بل أيضًا على محافظات أخرى، مثل ديالى التي تعاني من ندرة المياه وتواجه موجات جفاف حادة. وقد اشتكت وزارة الموارد المائية العراقية مرارًا وتكرارًا من عدم مراعاة إيران حاجات العراق من المياه العذبة.

في غضون ذلك، أبدت إيران اهتمامًا أكبر بزيادة حجم صادراتها إلى السوق العراقي، بهدف تخفيف تأثير العقوبات الأميركية المفروضة عليها. وفي هذا الإطار، ذكر مسؤولون إيرانيون أنهم يهدفون لزيادة قيمة التبادلات التجارية السنوية مع العراق إلى 20 مليار دولار، على الرغم من أن وباء فيروس كورونا وما رافقه من إغلاق للمعابر الحدودية زاد صعوبة بلوغ هذا الهدف. فقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الإيرانية إلى العراق 1.6 مليارات دولار

خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2021، وحتى الآن، تمثل المنتجات الزراعية 23 في المئة من الصادرات الإيرانية إلى العراق. علاوةً على ذلك، عمدت إيران إلى زيادة صادراتها من الأسماك إلى العراق، بعد أن أدى ارتفاع مستويات الملوحة والتلوث في نهر شط العرب إلى إلحاق الضرر بمصائد الأسماك العراقية.⁹⁴ ويعود سبب ارتفاع الصادرات الإيرانية إلى انخفاض القدرة التنافسية لدى المزارعين العراقيين، ما يُعزى في جزء منه إلى انخفاض قيمة العملة الإيرانية، وفي جزئه الآخر إلى ندرة المياه وسوء الإدارة في العراق. وعلى ضوء ذلك، لا تمتلك طهران، التي تواجه أيضًا نقصًا في المياه، أي حافز لمساعدة المزارعين العراقيين.

وتكمن إحدى الوسائل التي سعت إيران من خلالها إلى زيادة صادراتها في محاولة إقناع بغداد بإنشاء خط سكة حديد يربط بين الشلامجة والبصرة. وثمة هدفان مُعلنان لهذا المشروع: الأول هو تسهيل مرور الحجّاج بين إيران والعراق، وبالتالي تعزيز الروابط الدينية والثقافية بين البلدين؛ أما الثاني فهو ربط البلدين بمبادرة الحزام والطريق الصينية، وبالتالي فتح ممر يسمح بنقل السلع من آسيا إلى البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. وغالبًا ما يتم تصوير الهدف الثاني على أنه يتمتع بأهمية جيوسياسية، إذ تسعى من خلاله إيران وحلفاؤها العراقيون إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين والاستفادة منها لتقويض النفوذ الأميركي.

لكن يبدو واضحًا أن طهران مهتمة بالمشروع أكثر من بغداد. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، أعلن وزير النقل الإيراني خلال زيارته إلى العراق أن البلدين وقعا اتفاقًا لبناء سكة الحديد. لكن المسؤولين العراقيين أدلوا بتصريحات متضاربة حول هذه المسألة، ويبدو أن بغداد تميل إلى دعم المشروع مقابل قيام إيران بمساعدتها على الحدّ من نفوذ الميليشيات المدعومة من الحرس الثوري، وتأدية دور بناء أكثر في الشؤون العراقية. صحيح أن المشروع سيسهّل حركة الأشخاص والبضائع بين البلدين، إلا أنه سيزيد على الأرجح من اعتماد الأسواق العراقية على المنتجات الإيرانية، ما يُلحق ضررًا أكبر بالمزارعين والمنتجين العراقيين.

هذه هي تحديدًا النقطة التي يُركّز عليها منتقدو هذا المشروع، قائلين إن سكة الحديد ستخدم الموانئ الإيرانية على الخليج العربي، بما فيها

ميناء الإمام الخميني في خوزستان، الذي يمكن أن يصبح نقطة استقبال رئيسة للبضائع الآتية من آسيا إلى الشرق الأوسط. وبالتالي، ستحدّ سكة الحديد بين الشلامجة والبصرة من الفوائد التي توفّع العراقيون تحقيقها من مشروع بناء ميناء الفاو، الذي انطلق العمل به رسميًا في العام 2020. وتتولّى شركة دايوو الكورية الجنوبية بناء الميناء الذي من المتوقع أن يصبح أكبر ميناء في الشرق الأوسط. ومن المفترض أن يسهم في تنويع الاقتصاد العراقي وتعزيز النمو الاقتصادي، ما يجعل البلاد طريقًا تجاريًا إقليميًا يشكّل صلة وصل بين آسيا والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا. لكن، قد يكون إصرار طهران على تسريع وتيرة بناء خط سكة الحديد بين البصرة والشلامجة مدفوعًا برغبتها في ربط السكة بميناء الإمام الخميني في الدرجة الأولى، وضمان أن يؤدي ميناء الفاو دورًا أقل أهمية.

قد يحوّل خط سكة الحديد بين الشلامجة والبصرة المنطقة الحدودية العراقية الإيرانية والعلاقات العابرة للحدود، من خلال توفير الفرص الاقتصادية والوظائف وبالتالي الحدّ من الحوافز التي تدفع الكثير من السكان إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة. كذلك، يمكن لهذا المشروع أن يتيح فرصًا لتعزيز التنسيق بين بغداد وطهران بشأن مسائل أخرى، من ضمنها إدارة أزمة ندرة المياه. لكن ثمة أيضًا احتمال غير مشجّع يتمثل في أن يصبح خط سكة الحديد مجرد مشروع آخر حُطّط له مركزيًا ويتغاضى عن الظروف البيئية التي تعانيها المنطقة ويفاقم مشاكلها. كذلك، إذا نُفِذ هذا المشروع بشكل أساسي من أجل تحقيق مصالح طهران الاستراتيجية، على الرغم من قلق العراق من تأثيراته المحتملة، فسيشكّل تجسيدًا آخر لعلاقة قائمة على هيمنة طرف على آخر بدلًا من شراكة يكون فيها الجانبان على قدم مساواة.

خاتمة

ولّد التدهور البيئي في محافظة البصرة والعلاقة المشحونة القائمة منذ عقود في المنطقة الحدودية بين العراق وإيران أوضاعًا هشة ومتقلّبة للغاية على المستوى الاجتماعي الاقتصادي، وارتكز ذلك على مزيج من العوامل، بدءًا من موجات النزوح إلى المدن، والبطالة والعمالة الناقصة، والاقتصاد القائم على جني الربح والأنشطة غير المشروعة، واستمرار العنف، وقد غدّت العلاقة

غير المتكافئة بين العراق وإيران هذه الأوضاع، إذ إن كفة العلاقات الحدودية بين البلدين ترجح بشكل كبير لصالح إيران. وترسم معالم هذه العلاقة الهموم الأمنية من جهة، وتوق إيران إلى الهيمنة الإقليمية، الذي يتجسد من خلال الشراكة بين الحرس الثوري الإيراني والمجموعات المسلحة غير الدولية وشبه الدولية. لكن التحديات المشتركة في المنطقة الحدودية من شأنها أن توفر أيضًا أساسًا لترميم هذه العلاقة وإعطاء الأولوية مجددًا إلى الحاجات الاجتماعية والسياسية على حساب الاعتبارات الأخرى. فإذا نظر العراق وإيران إلى التدهور البيئي عبر الحدود على أنه حافز لهما للتنسيق مع بعضهما البعض، وتجدد هذا الإدراك من خلال وضع خطة ثنائية لتحقيق النمو الاقتصادي والإصلاح البيئي وتستند إلى المصالح المشتركة بينهما، فقد يؤدي ذلك إلى مقاربة للمسائل الحدودية تحقق منافع أكبر للجانبين. يمكن أن تبدأ هذه المقاربة بالعمل على وضع سياسة مشتركة لمعالجة ندرة المياه العذبة والتغير المناخي. وقد تتعاون بغداد وطهران أيضًا على مستوى تبادل الخبرات والقدرات التكنولوجية لمواجهة التدايات المضرة بالبيئة الناجمة عن قطاع النفط. في الواقع، ترزح البصرة وخوزستان تحت وطأة تهديدات خطيرة نتيجة شح المياه والتلوث، وزادت الأنشطة العسكرية في السنوات السابقة الأمور سوءًا. لذا، يبدو الوقت مناسبًا اليوم للاتفاق على تعريف جديد للأمن في المنطقة الحدودية، حيث يمكن أن تساعد الجهود المشتركة للحفاظ على البيئة وإعادة إحياء القطاع الزراعي وأنماط الحياة التقليدية في قلب الديناميكيات المدمرة السائدة الآن. وينبغي إعادة تصوّر مفهوم الأمن القومي ليشمل الأمن البشري والاستدامة البيئية. من المستبعد أن يتحقق كل ذلك في المستقبل المنظور، لكن العراق بحاجة ماسة إلى كسر حلقة انعدام الاستقرار المرشحة للتفاقم في البصرة والجنوب. وما لم تتوصل الدولة العراقية إلى طريقة لقلب حالة التداعي البيئي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، فستتفاقم المشاكل التي تعانيها، ما يضمن استمرار الانفلات الأمني وتنامي الاضرابات الاجتماعية، وبالتالي تقويض مصالحها القومية. وهذا ليس وضعًا يستطيع المسؤولون العراقيون تجاهله، ولا سيما أن العراق قد شهد نزاعات عدة بسبب المسائل المرتبطة بحدوده.

الملاحظات:

- يجب أن يتعاون العراق وإيران لمعالجة التحديات المشتركة في المنطقة الحدودية وإعطاء الأولوية من جديد للحاجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتقديمها على الاعتبارات الأخرى. ويمكن أن يبدأ هذا التعاون من خلال العمل على سياسة مشتركة لمعالجة ندرة المياه وتغيّر المناخ.
- أصبحت التجارة غير الشرعية والتهريب، ولا سيما تجارة المخدرات وتهريبها، تهديدًا أساسيًا للاستقرار في العراق، وتتطلب تحرّكًا جدّيًا من العراق وإيران على السواء. يقتضي ذلك تغييرًا في دعم طهران لجهات عراقية غير دولية أو شبه دولية استفادت من التجارة غير الشرعية، وطعنت في سيادة بغداد على حدودها.
- أبعد من إعادة النظر في الدعم الإيراني للمجموعات المسلحة العراقية، غالب الظن أن نظرة طهران إلى حدودها مع العراق بأنها ممّرّ تستطيع استخدامه لتصدير نفوذها العسكري والاقتصادي، إضافةً إلى تصدير عقيدتها، ستؤدّي إلى علاقة مشحونة بشكل متزايد مع العراق على خلفية المسائل الحدودية.
- من شأن العراق وإيران أن يستفيدا من الاتفاق على تعريف جديد للأمن في منطقتي الحدودية. ويجب إعادة تصوّر مفهوم الأمن القومي لتضمينه الأمن البشري والاستدامة البيئية.

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks